

قطاع الصناعات العسكرية والدفاعية في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات



مركز الخليج للأبحاث
Gulf Research Center

أغسطس ٢٠٢٣

قطاع الصناعات
العسكرية والدفاعية
في المملكة العربية
السعودية
الفرص والتحديات

قطاع الصناعات
العسكرية والدفاعية
في المملكة العربية
السعودية
الفرص والتحديات

جدول المحتويات

٦	١. أهمية قطاع الصناعات العسكرية والدفاعية في المملكة
٦	١-١ تعريف الصناعات العسكرية والدفاعية
٨	٢-١ القطاع العسكري في العالم
١٢	٣-١ قطاع الدفاع في الشرق الأوسط
١٣	٤-١ قطاع الدفاع في المملكة
١٤	٢. رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ حول الصناعات العسكرية والدفاعية
١٤	١-٢ أهمية قطاع الصناعات العسكرية والدفاعية في المملكة العربية السعودية
١٤	٢-٢ استراتيجيات قطاع الصناعات العسكرية في المملكة وركائزها
١٦	٣-٢ الأهداف الإستراتيجية لقطاع الصناعات العسكرية في المملكة
١٧	٣. محركات الطلب والعرض، وتأثير البحث والتطوير والتعليم على القطاع
١٧	١-٣ محركات العرض والطلب في القطاع العسكري
١٨	٢-٣ دور البحث والتطوير والابتكار في القطاع
٢١	٣-٣ دور التعليم والتدريب وإعداد فرق العمل والعاملين في القطاع
٢٣	٤. منجزات قطاع الصناعات العسكرية والدفاعية في السنوات الخمس الأخيرة
٢٣	١-٤ الإنفاق العسكري ومنجزات التوطين
٢٦	٢-٤ الشركات المرخص لها العاملة في الصناعات العسكرية
٢٩	٥. الشراكات الاستراتيجية في القطاع
٢٩	١-٥ أهم الشركاء المحليين/الدوليين في القطاع
٣٣	٢-٥ معرض الدفاع العالمي
٣٤	٦. التجارب الدولية في القطاع
٣٤	١-٦ تركيا
٣٧	٢-٦ الهند
٣٨	٣-٦ كوريا الجنوبية
٣٩	٧. الفرص الاستثمارية في قطاع الدفاع
٤٢	٨. أبرز التحديات التي تواجه تحقيق مستهدفات قطاعات الصناعات العسكرية



أهمية قطاع الصناعات العسكرية والدفاعية في المملكة

أهمية الصناعات العسكرية والدفاعية

إن الغاية من الصناعات العسكرية والدفاعية هي المساهمة-المباشرة وغير المباشرة-من منظمات القطاع العام والخاص في البحث والتطوير وتصنيع المعدات وتشديد البنى التحتية الضرورية للتشغيل الفعال للقوات المسلحة الوطنية. وتُعد الصناعات الدفاعية عنصرًا محوريًا للصناعات الوطنية، ومن غير الممكن تناولها بمعزل عن الصناعات المدنية في أغلب الدول الصناعية المتقدمة، نظرًا لأن الكثير من الشركات الرائدة تنتج مزيجًا من السلع المدنية والعسكرية، فشركتي بوينج وجنرال إلكتريك على سبيل المثال، من الشركات الرائدة في تصنيع المنتجات والمعدات التجارية، إلى جانب مجالات مخصصة للغاية في تقنيات الفضاء الجوي والدفاع والصواريخ والطائرات.

ويلتزم قطاع الصناعات العسكرية بتوفير القدرات العسكرية في مجالات الأنظمة البحرية والبرية والجوية والأنظمة الإلكترونية إلى الحكومات؛ لتلبية الطلبات الدفاعية والعسكرية الحالية أو المستقبلية. فيما تُستخدم أحدث التقنيات، وتخضع أنظمة الدفاع الحديثة للتطوير المنتظم، وكتيجة للحاجة إلى الاكتفاء الذاتي في نظام عالمي متغير؛ تحولت الصناعات العسكرية الوطنية إلى أحد المؤشرات الفاعلة في تحقيق ذلك، وتشكلت علاقة طردية أقوى مما سبق تربط بين مدى تطور الصناعات العسكرية ومكانة الدولة كقوة في السباق العالمي.

إن أنشطة قطاع الدفاع متكاملة ومتشعبة ومرتبطة بالبحث وتصنيع المنتجات والخدمات وتقديمها؛ من أجل تسخيرهم للاحتياجات الدفاع والأمن الوطني، ونذكر منها:

المنظومات العسكرية المنتشرة في الفضاء، ومركبات الإطلاق الفضائية، والنظم الأرضية لتشغيل مركبات الإطلاق الفضائية وقيادتها والتحكم فيها، أو النظم المنتشرة في الفضاء والمكونات ذات الصلة

القذائف والصواريخ

الاتصالات المحمولة جواً وأنظمة الملاحة وأنظمة المعلومات الأخرى، بما في ذلك أنظمة المعالجة والبرامج والإلكترونيات والمكونات



الدخائر الأخرى

الأجهزة الكهروضوئية المحمولة جواً والرادار والسونار وأنظمة الاستشعار وجمع المعلومات الأخرى والتحكم في الحرائق

الأسلحة النارية والأسلحة الأخرى

- ولأن الحكومة هي العميل الأساسي، فإن ذلك ينعكس على سياساتها بشأن حجم الصناعة وبنيتها وصادراتها، فضلاً عن تداولها. بالإضافة إلى وجود العديد من الموردين (الجهات المحلية المصنعة للأسلحة) لخدمة مستهلك واحد حصري وهو (الحكومة). واستجابةً لبنية السوق الفريدة تلك، راعى قطاع الإنتاج الدفاعي في عمومها ما يلي:

- التركيز أكثر على أداء الأسلحة المتطورة تقنيًا بدلاً من التكلفة؛ خوض الحكومة مخاطرة تمويل البحث والتطوير باستمرار، وفي بعض الأحيان، يتطلب توفير الاستثمار الرأسمالي وقواعد وأنظمة تعاقدات البنية التحتية، إجراءات شراء معقدة وطويلة الأمد.
- ترسيخ العلاقات مع الجهات العسكرية والجهات المتعاقدة.

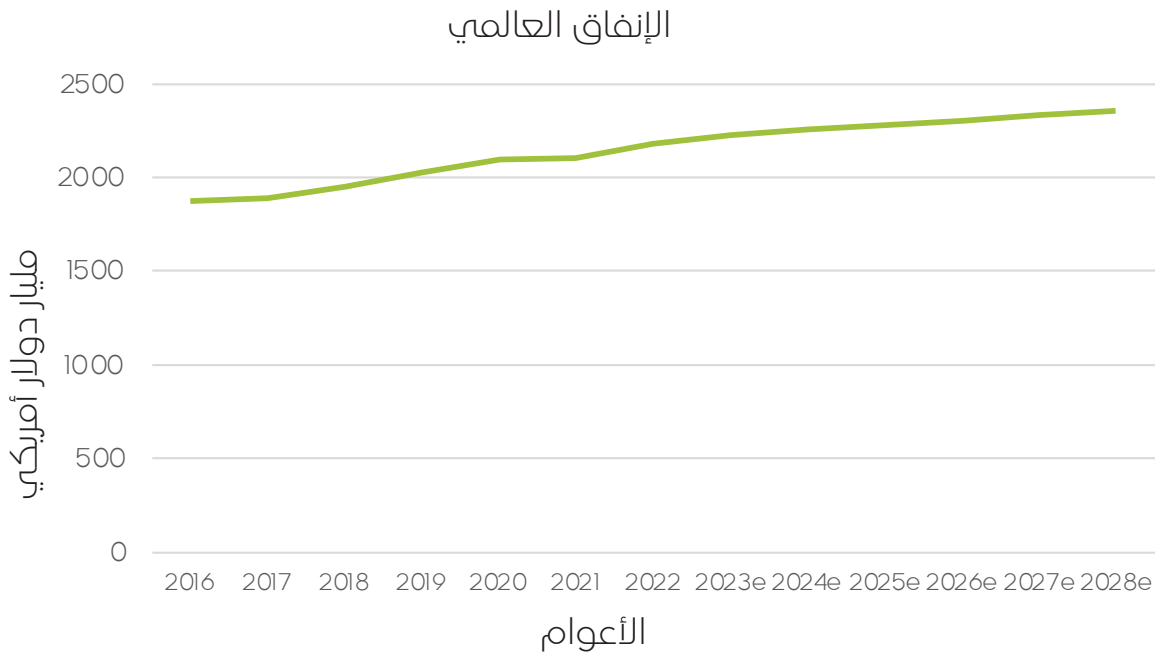




٢,١ قطاع الدفاع في العالم

تكمن أهمية الابتكار في أنه الجسر نحو النمو الاقتصادي. وينطبق الأمر نفسه على القطاع العسكري؛ حيث أن الدول تتنافس فيما بينها على القوة العسكرية، وكلما كان الجيش أقوى زاد أمنها وسطوتها ونفوذها عالميًا. لهذا السبب، فإن العلاقة بين الابتكار والصناعات العسكرية طردية. فالإبداع أحد متطلبات قطاع الصناعات الدفاعية جنبًا إلى جنب مع تقنية دفاعية متطورة؛ وذلك ليتمكن عملاؤه (الجيش والحكومات) من تحقيق أهدافهم وبالتالي الاستمرار في سباق التنافس العالمي.

وفقًا لإحصائيات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري) في أبريل ٢٠٢٢، زاد الإنفاق العسكري العالمي للعام السابع على التوالي، ليصل في عام ٢٠٢١ إلى ٢١١٣ مليار دولار أمريكي، متجاوزًا ٢ تريليون دولار أمريكي لأول مرة، أي ٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو ما يعادل ٢٦٨ دولار للفرد. وعلية ارتفع الإنفاق العالمي على القطاع العسكري بنسب ٧٪ و ١٢٪ مقارنة بعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٢ على التوالي. وعلى الرغم من التقلبات الاقتصادية التي خلفتها جائحة كوفيد-١٩، استمر السهم صعودًا.



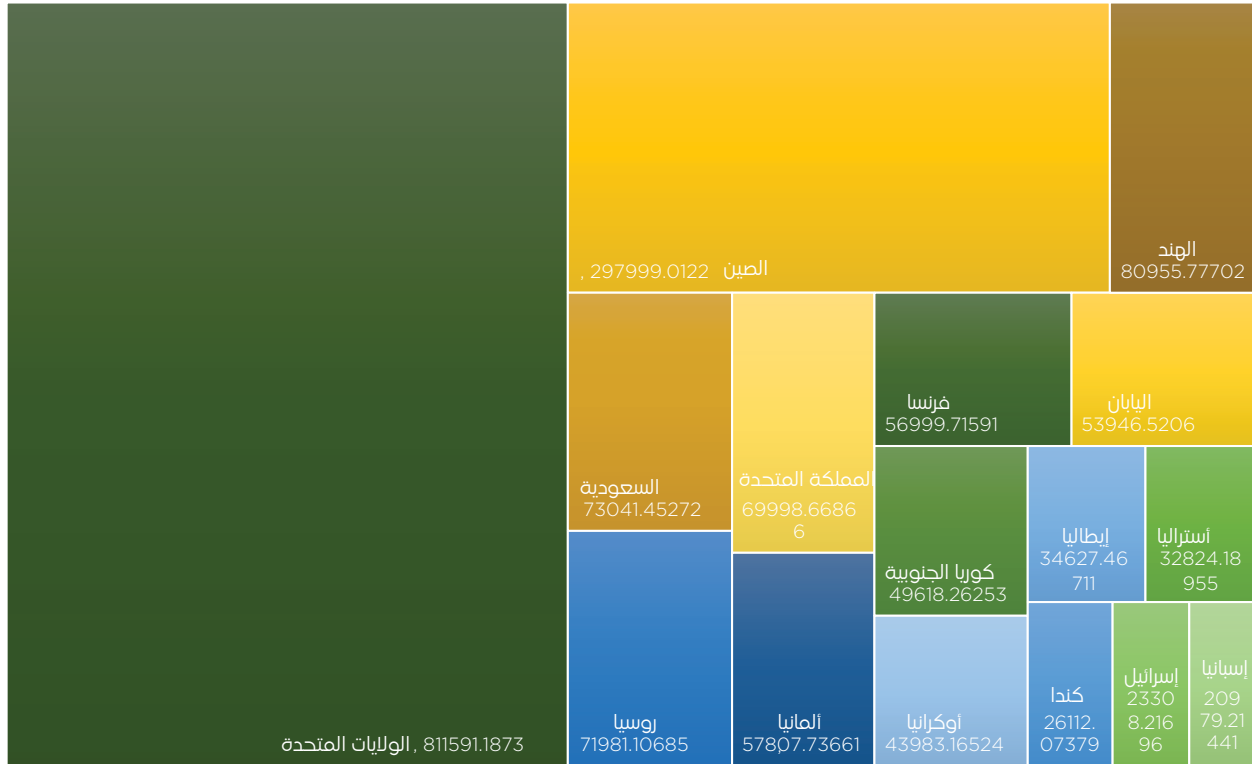
المصدر - قاعدة بيانات النفقات العسكرية-معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام

وعلى الرغم من حقيقة زيادة الإنفاق العالمي على القطاع العسكري، إلا أن الميزانيات الحكومية الإجمالية نمت بوتيرة أسرع من نظيرتها المخصصة للقطاع العسكري. ففي عام ٢٠٢١، خصصت الدول متوسط ٦,٠٪ من إجمالي إنفاقها الحكومي لقطاعها العسكري، لينخفض بنسبة ٦,١٪ و ٦,٦٪ مقارنة بعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٢ على التوالي.

وفي العام ٢٠٢١، تصدرت الولايات المتحدة والصين والهند والمملكة المتحدة وروسيا، قائمة الدول الخمس الأوائل في الإنفاق العسكري، لتصل حصتهم مجتمعين إلى ٦٢٪ من الإنفاق العالمي على القطاع العسكري. وفي العام نفسه، ارتفع الإنفاق العسكري العالمي متجاوزًا أعلى مستوياته ليصل إلى ٢,١ تريليون دولار، ليستمر نمو القطاع لعامه السابع على التوالي. وعلى الرغم من الانكماش الاقتصادي الذي تسببت به جائحة كوفيد-١٩ إلا أن إنتاج الأسلحة في جميع أنحاء العالم لم يتأثر

كثيراً، ففي حين انكمش الاقتصاد العالمي بنسبة ٣,١٪ في العام ٢٠٢٠، زاد إجمالي مبيعات الأسلحة لأكثر من ١٠ شركة في مجال الدفاع، من بينهم ٤١ شركة أسلحة أمريكية، بمبيعات أسلحة بلغ إجماليها ٢٨٥ مليار دولار، و٥٥ شركات صينية (عادة ما تكون شركات الدفاع الصينية تكتلات مملوكة للدولة تضم أكثر من شركة)، بإجمالي مبيعات أسلحة تبلغ ٦٦,٨ مليار دولار.

أعلى الدول إنفاقاً في القطاع العسكري عام ٢٠٢١ (دولار أمريكي) سعر صرف ثابت للدولار

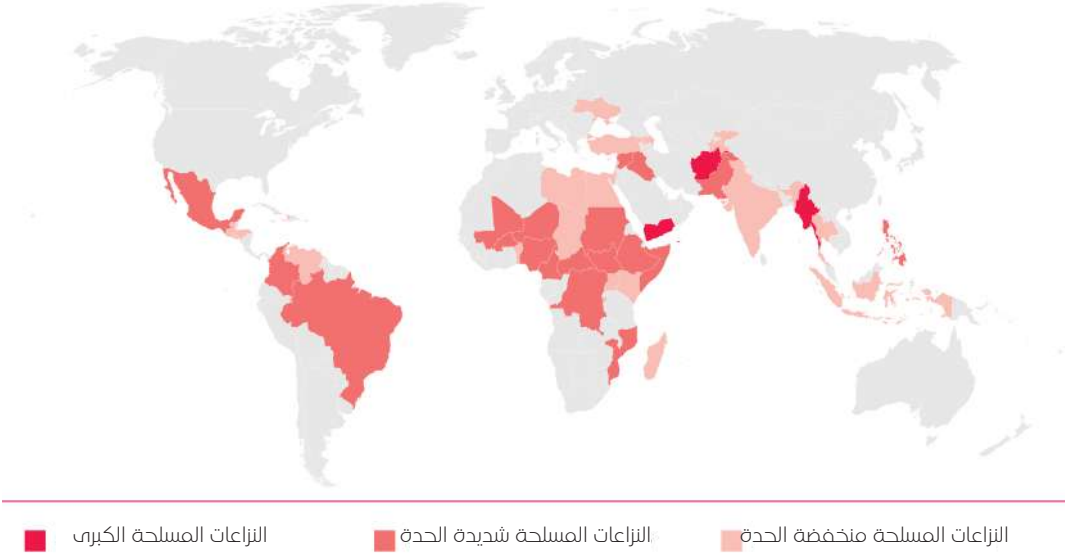


- أستراليا
- ألمانيا
- اليابان
- إسبانيا
- كندا
- الهند
- كوريا الجنوبية
- أوكرانيا
- الصين
- إسرائيل
- روسيا
- المملكة المتحدة
- فرنسا
- إيطاليا
- السعودية
- الولايات المتحدة

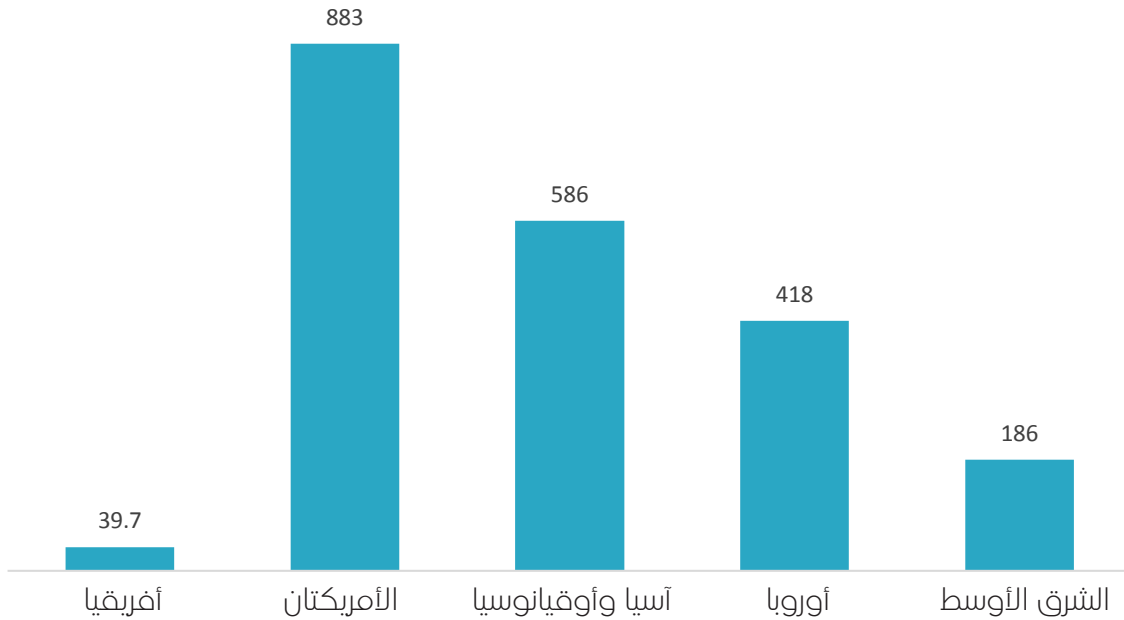
في عام ٢٠٢١، طالت النزاعات المسلحة المندلعة ما لا يقل عن ٤٦ دولة (نزاع واحد أقل مقارنة بعام ٢٠٢٠): ٨ منهم في الأمريكتين، و٩ في آسيا وأوقيانوسيا، و٣ في أوروبا، و٨ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأخيراً ١٨ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.



النزاعات المسلحة العالمية في عام ٢٠٢١

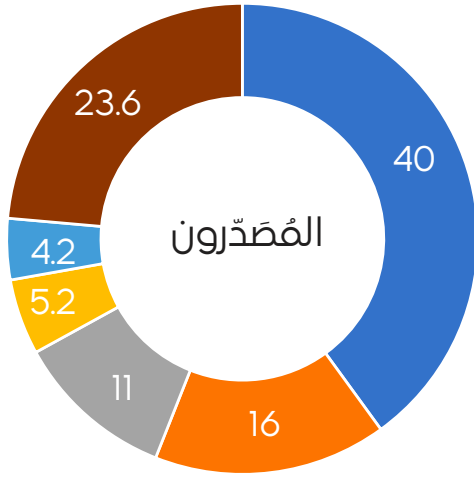


الإنفاق العسكري العالمي (مليار دولار أمريكي) في عام ٢٠٢١

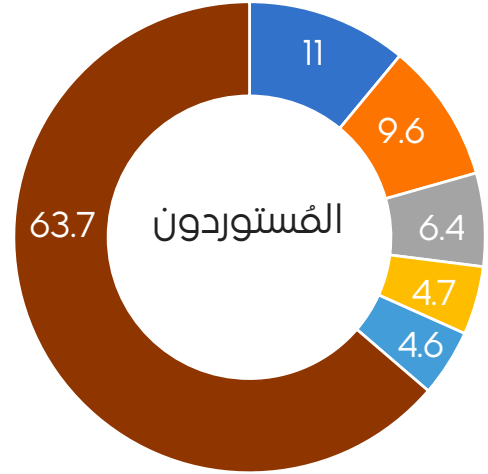


* بيانات أفريقيا والشرق الأوسط تقديرية

احتلت الولايات المتحدة المركز الأول كأكبر ميزانية عسكرية في العالم، وهو ما يعادل ٣٨٪ من الإجمالي العالمي.



■ دول أخرى ■ ألمانيا ■ الصين ■ فرنسا ■ روسيا ■ الولايات المتحدة



■ دول أخرى ■ الصين ■ أستراليا ■ قطر ■ السعودية ■ الهند

وفي العام ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٢، كانت الدول الخمس الأكبر في استيراد الأسلحة هي: الهند والمملكة العربية السعودية وقطر وأستراليا والصين، بمجموع ٣٦٪ من إجمالي واردات الأسلحة. وكانت المنطقة التي استقبلت أكبر كمية من إمدادات الأسلحة الرئيسية هي آسيا وأوقيانوسيا، حيث استحوذتا على ٤١٪ من إجمالي، يليهما الشرق الأوسط (٣١٪)، وأوروبا (١٦٪)، وأفريقيا (٥٪)، والأميركتان (٥,٨٪).



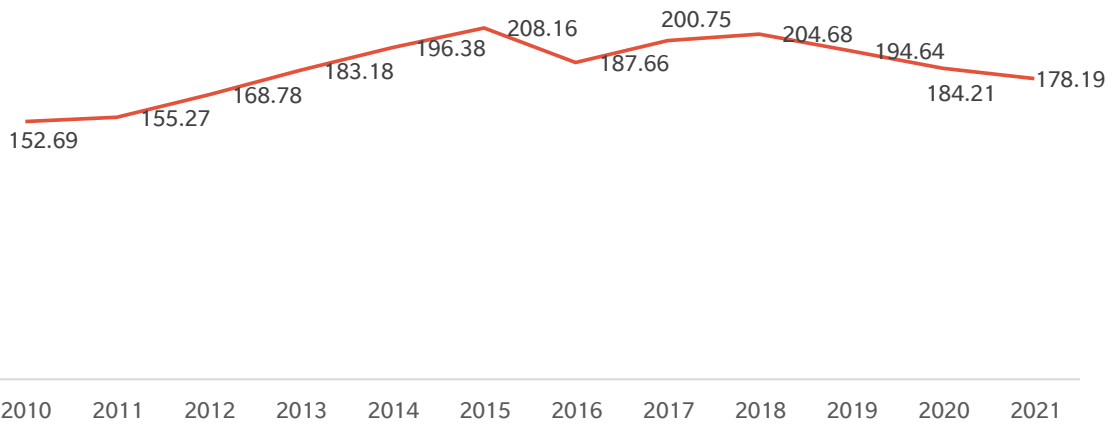
٣,١ قطاع الدفاع في الشرق الأوسط

أدى الانخفاض في إيرادات الحكومات الناتج عن جائحة كوفيد-١٩ إلى عجز في الميزانية؛ مما قلل من الإنفاق الدفاعي في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن دولاً مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر، من بين دول أخرى، يستثمرون في تطوير قدراتهم العسكرية.

وفي حين انخفضت واردات حكومات الشرق الأوسط من الأسلحة بنحو ٨,٥٪ في الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢ مقارنة بالفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧، تضمنت قائمة أكبر ١٠ مستوردين في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ ثلاث دول شرقاً أو وسطياً هم: المملكة العربية السعودية وقطر ومصر، فيما استحوذت الولايات المتحدة على ٥٤٪ تقريباً من واردات الأسلحة في الشرق الأوسط. وأتت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية تليها قطر في المرتبة الثالثة ضمن أكبر المستوردين في العالم في الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢. وكانت الولايات المتحدة هي المورد الرئيسي لهما.

إن خطط الحول لشراء الشاحنات والأسلحة النارية والعتاد اللازم لتحديث معداتها القديمة في المنطقة، من العوامل المحركة للسوق، حيث تحفز التوترات الجيوسياسية والعسكرية في المنطقة تلك المشتريات.

الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط (مليار دولار أمريكي) (٢٠٢١ - ٢٠١٠)



* بيانات (٢٠١٥ - ٢٠٢١) تقديرية
* القائمة لا تشمل بيانات سوريا واليمن

في العام ٢٠٢١، انكمش الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط بنسبة ٣,٣٪، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى خفض ميزانية المملكة بنسبة ١٧٪، والتي تُشكل ٣٠٪ من الإجمالي الإقليمي.

ويعتمد تطوير برامج دفاع صناعي فعالة في الشرق الأوسط وتنفيذها على محورين. أولهما حاجة العديد من دول المنطقة إلى توطيّن أصولها العسكرية الأساسية وتقليل اعتمادها على القوات العسكرية الأجنبية. والثاني، تطلعهم إلى استخدام قطاع الدفاع كمحرك للنمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل وتنمية المهارات.

٤,١ قطاع الدفاع في المملكة

تعتبر المملكة ضمن الدول الخمس الأكثر إنفاقًا على قطاعي الأمن والدفاع في العالم. وفي عام ٢٠٢٠، احتل القطاع العسكري المرتبة الثانية بعد التعليم من حيث مخصصات الميزانية، متقدّمًا قليلًا على الصحة. ومن المتوقع أن ينخفض الإنفاق على قطاع الدفاع بنحو ١٤,٢٪ (التغير السنوي في الميزانية الفعلية لعام ٢٠٢٠ وميزانية ٢٠٢١).

وتعتزم المملكة تمكين المصنعين المحليين؛ لدعم أهداف قطاع الدفاع والأمن بما يتماشى مع رؤية ٢٠٣٠ والتي بدورها تدعم مبادرات التوطين في جميع الصناعات، بالتحديد قطاع الصناعات العسكرية والدفاعية، نسبة لإمكاناته الهائلة. ومن المتوقع في السنوات القادمة، زيادة الميزانية المخصصة للدفاع في المملكة بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ ٧٪. وفي الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، احتلت المملكة المرتبة الثانية في قائمة أكبر مستوردي الأسلحة في العالم، حيث بلغت إيراداتها ٩,٦٪ من إجمالي ميزانية الأسلحة. وكانت الولايات المتحدة هي المورد الرئيسي بنسبة ٧٨٪ من واردات الأسلحة السعودية في تلك الفترة.





٢. رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ حول الصناعات العسكرية والدفاعية

١,٢ أهمية قطاع الصناعات العسكرية والدفاعية في المملكة العربية السعودية

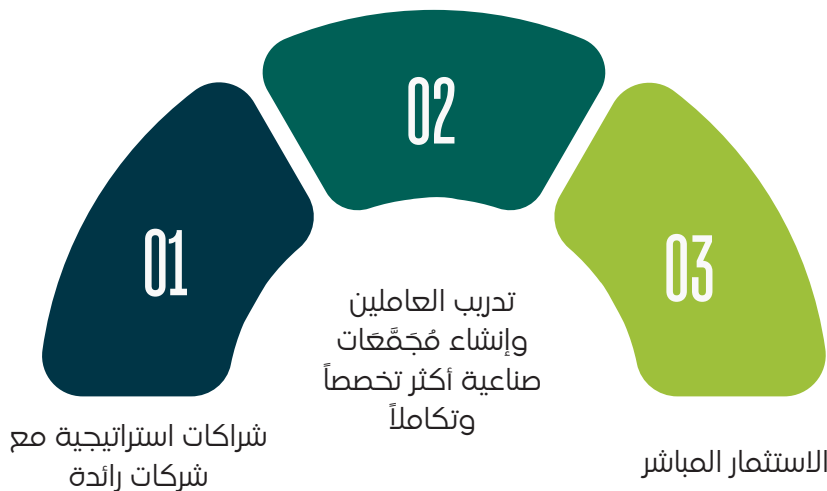
يعد قطاع الصناعات العسكرية والدفاعية في المملكة العربية السعودية محركًا مهمًا للتنمية الاقتصادية، واحتفظت المملكة على مدى العامين الماضيين بالنصيب الأكبر من حصة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الدفاع، والذي بلغ حوالي ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي للمملكة.

وتفتح رؤية ٢٠٣٠ أبواب المملكة أمام العالم، لا سيما من خلال الشراكة مع المؤسسات الدولية لتنفيذ الصناعات العسكرية محليًا، والاستثمار في المواد المتاحة، وتدريب الموظفين ذوي الخبرة لقيادة عمليات البحث والتطوير. وتبذل المملكة جهودًا دؤوبًا لتحقيق الاكتفاء الذاتي؛ لضمان توافر البدائل المحلية في مواجهة الظروف الدولية التي تمنع المملكة من شراء المعدات من الدول الأخرى، وتهدف مستقبلًا، لتصدير الفائض لزيادة الناتج المحلي الإجمالي للمملكة. (لمزيد من التفاصيل تابع الأقسام التالية).

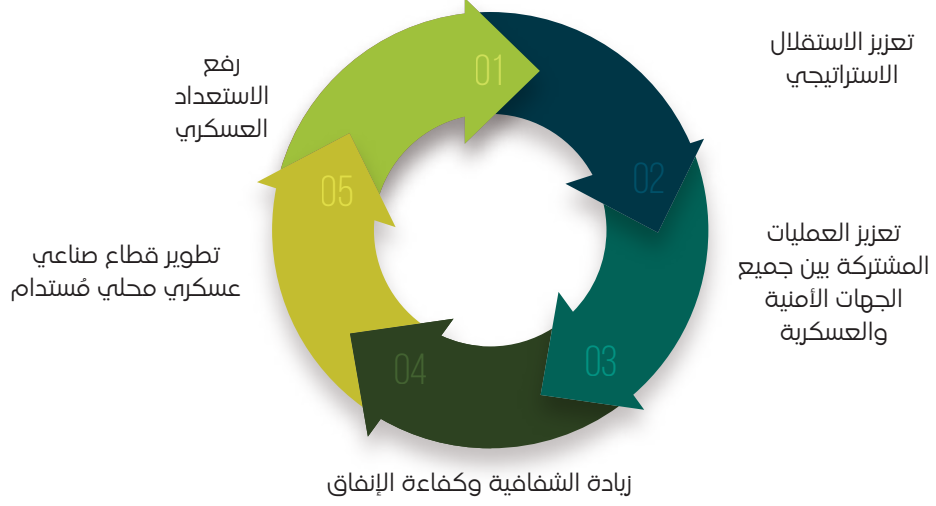
٢,٢ استراتيجيات قطاع الصناعات العسكرية في المملكة وركائزها

وعلى الرغم من وجود المملكة بين الدول الخمس الأكثر إنفاقًا في الصناعات العسكرية، لكن نصيب القطاع من الإنفاق المحلي بلغ ٢٪ فقط. وتتضمن أهداف رؤية ٢٠٣٠، توطين الصناعات الدفاعية وتنويع مدخولها وتقليل الاعتماد على الواردات بغية توطين أكثر من ٥٠٪ من الإنفاق العسكري بحلول عام ٢٠٣٠؛ الأمر الذي سيؤدي إلى تقليل الإنفاق العسكري وتحفيز القطاعات الصناعية الأخرى، مثل المعدات الصناعية والاتصالات وتقنية المعلومات، ويثمر عن المزيد من فرص العمل.

سيتم تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ في القطاع العسكري والدفاعي من خلال:



وأعدت المملكة خمس استراتيجيات تركز على مواطن قوة الصناعة العسكرية:



ولتحقيق تلك الخطط والأهداف، أُرست المملكة ثلاث ركائز استراتيجية رئيسية:





١. المشتريات العسكرية

بفضل شبكتها الوثيقة من مؤسسات الدفاع المحلي، تطمح استراتيجية ركيزة المشتريات العسكرية إلى تحقيق كفاءة الإنفاق مع الحفاظ على توطين الدفاع. وتعتزم تعزيز مهارات الموردين المحليين ودمج أفضل الممارسات وتوحيدها عبر جميع مؤسسات الدفاع. وأخيرًا، تتطلع إلى تعزيز القوة الشرائية للقطاع لتأمين أفضل الشراكات الاستراتيجية مع الموردين.

٢. الصناعة العسكرية

بحلول عام ٢٠٣٠، تعتزم المملكة من خلال ركيزة الصناعة العسكرية، تحقيق أكثر من ٥٠٪ من مستهدف توطين الإنفاق على المعدات والخدمات الدفاعية. واستجابةً لذلك، وضعت المملكة إحدى عشر مجالاً لتطوير هذه الركيزة. وطورت الهيكل التنظيمي ليتلاءم مع المستوي العالمي وتعزيز الشفافية. ونتيجة لذلك، أصبحت زيادة الصادرات وتعزيز القطاع من خلال التخطيط الاستراتيجي طويل الأجل للمشتريات في مجال الدفاع، من العوامل المحفزة للاستثمار في هذه الصناعة الواعدة. وأخيرًا، تهدف هذه الركيزة إلى تمكين الموردين المحليين من خلال تحفيزهم وتوفير خدمات إصدار تراخيص التصنيع والتصدير.

٣. البحث العسكري والتقني

تهدف ركيزة البحث والتقنية إلى بناء القدرات الوطنية التي تدعم الخطط المستقبلية لتعزيز القطاع باستخدام أهم تقنيات الدفاع المتقدمة والمتطورة، وذلك بتحفيز جهود تنمية رأس المال البشري وتوفير فرص عمل أكبر. بالإضافة إلى إنشاء معاهد بحثية ومختبرات وطنية متخصصة في الصناعات العسكرية. وإجمالاً، تعتزم تطوير وتوطين ٢١ تقنية و٧ مجالاً بحثياً في السنوات المقبلة.

٣.٢ الأهداف الإستراتيجية لقطاع الصناعات العسكرية في المملكة

أرست المملكة أهدافاً استراتيجية لقطاع الصناعات العسكرية، منها:

- خفض النفقات، بتأسيس شراكة مع المؤسسات الدولية المعنية بتصنيع الأسلحة والذخائر والمعدات.
- الحفاظ على الأمن القومي للمملكة من خلال تزويد القوات المسلحة بالقدرات الدفاعية؛ لردع الهجمات التي تستهدف أمن المملكة واستقرارها.
- الاستثمار في إنتاج المواد الخام المحلية لهذه الصناعات لتعزيز العوائد الاقتصادية.
- توفير آلاف فرص العمل في المملكة.
- التصدير إلى الدول الأخرى؛ للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.
- ضمان توفر الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية المحلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- التحول إلى التقنيات الحديثة وتوطينها، واستثمار ما يصل إلى ٦ مليارات ريال في البحث والتطوير وتدريب موظفين مختصين.

٣. محركات الطلب والعرض، وتأثير البحث والتطوير والتعليم على القطاع

١,٣ محركات العرض والطلب في القطاع العسكري

إن محركات الطلب والعرض في قطاع الدفاع، لا تختلف عن غيره من القطاعات. حيث أن الطلب مدفوع بالاحتياجات الأمنية الدائمة لفرض حدود الدولة، ويتغير بتغير التهديدات على تلك الحدود. ولأن العرض في طبيعته أداة لتلبية هذا الطلب بتطبيق استراتيجية ما؛ فغالبًا ما تحتكره الدولة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الوضع الجيوسياسي يكتنفه العديد من التحديات التي تستلزم اهتمامًا عسكريًا متخصصًا. ولمواجهة تلك التحديات، دعت الحاجة إلى التوافق التام بين توفير المعدات الأمنية والأهداف الأمنية الاستراتيجية الوطنية. وكانت الولايات المتحدة هي المزود العالمي للمعدات العسكرية، وبالتالي الأمن، باستثناء عدد قليل من الدول القادرة على الوفاء بمتطلباتها الخاصة من خلال الإنتاج المحلي.

وفي عام ١٩٨٤، كانت المملكة العربية السعودية الأولى بين دول مجلس التعاون الخليجي في تأسيس برنامج توازن استراتيجي مع متعاقدين أجانب للمساعدة في تنمية قدراتها التقنية والبشرية من خلال التحول إلى التقنية. ويستهدف البرنامج استفادة المملكة من المتعاقدين الأجانب في التحول إلى التقنية وتدريب العمالة المحلية. فيما تتطلع الحكومة السعودية -على المدى الطويل- إلى توفير وظائف تقنية بقيمة مضافة مرتفعة للشعب السعودي وذلك للحد من البطالة. بالإضافة إلى أن وضع برنامج فعال لتوفير فرص العمل في مجالات تقنية عالية القيمة، من شأنه أن يؤدي إلى تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية المدربة وتقليل الحوالات المالية.

قد يشكل برنامج التوازن الاقتصادي (الأوفست) السعودي أداة فاعلة للمستثمرين المحليين الراغبين في دخول السوق السعودية المربحة.

ويمكن تصنيف برامج التوازن الاقتصادي (الأوفست) على النحو التالي:

البرامج غير المباشرة تعني موافقة الدولة المُضرة على مساعدة الدولة المستوردة في استراتيجيتها العامة للتنمية والاستثمار التي لا علاقة لها ببند العقد الرئيسي.

غير مباشرة

برامج الأوفست

مباشرة

البرامج المباشرة هي تلك التي تنضم فيها الدولة المُضرة إلى الدولة المُستوردة الذي تم شراؤه من خلال الإنتاج المشترك والتراخيص التقنية وترتيبات التوريد الأخرى.



ترمي الحكومة حاليًا إلى تعزيز آلية التوازن المباشر بدلاً من مشاريع التوازن الرمزية غير المباشرة، التي تُنفذ بموجب اتفاقيات الأسلحة السابقة.

وتملك المملكة مجموعة من نماذج التوازن للمفاضلة بينها، وتشمل هذه الخيارات الإنتاج المشترك، والإنتاج الخارجي، والاتفاقيات بين الحكومات أو المنتجين، والتي تمكن الحكومة الأجنبية من الحصول على المعلومات التقنية والأدوات اللازمة لعقود التصنيع الدفاعي. ويعتمد هذا النموذج المعقد من التوازن والتوطين أساسًا على التقنيات المحلية وإمكانات البحث والتطوير.

ويتوفر خيار آخر متمثلًا في التعاقد من الباطن الموجه لشراء مكونات محلية الصنع لدمجها أو تركيبها في العناصر المياعة مباشرة إلى نفس الدولة بموجب العقد. ويشكل هذا حلًا مؤقتًا للشركة السعودية للصناعات العسكرية.

بالإضافة إلى ذلك، تبنت الشركة السعودية للصناعات العسكرية النموذج الثالث الذي يتضمن نقل التقنية ودعم الإنتاج المرخص. وتساهم هذه الطريقة في تطوير قدرات الصناعة الدفاعية بتوفيرها خبرة هامة في التقنية والتصنيع. فيما عُقدت الآمال على برنامج توازن ناجح ليعمل «كمحرك قوي» رئيسي لجذب المزيد من الشركات الأجنبية إلى المملكة كمركز استثماري واعد. ومن الجدير بالذكر أن برامج التوازن في صورتها الأولى لم تحقق مبتغاهما، لعدة أسباب منها: عدم إقرار تقدم في إيجاد آفاق استثمار «جيدة»، وعدم قدرة الشركاء الأجانب على جمع بيانات سوق محلية قوية عن شركاء محليين محتملين.

في الماضي، عانى البعض من التعامل مع الشركات الأجنبية متعددة المستويات والإدارات الحكومية، ولكن الآن وبفضل تأسيس الشركة السعودية للصناعات العسكرية، تذلت العقبات أمام موردي الأسلحة الأجانب.

ومثلما يتضح من تجارب عدد من مؤسسات برامج التوازن الناجحة بخلاف مؤسسات الدفاع، فإن التحديات التي واجهها برنامج التوازن الاقتصادي سابقًا كانت تُعزى إلى قيود مؤسسية وإدارية وتسويقية وليس لعجز مالي أو تقني.

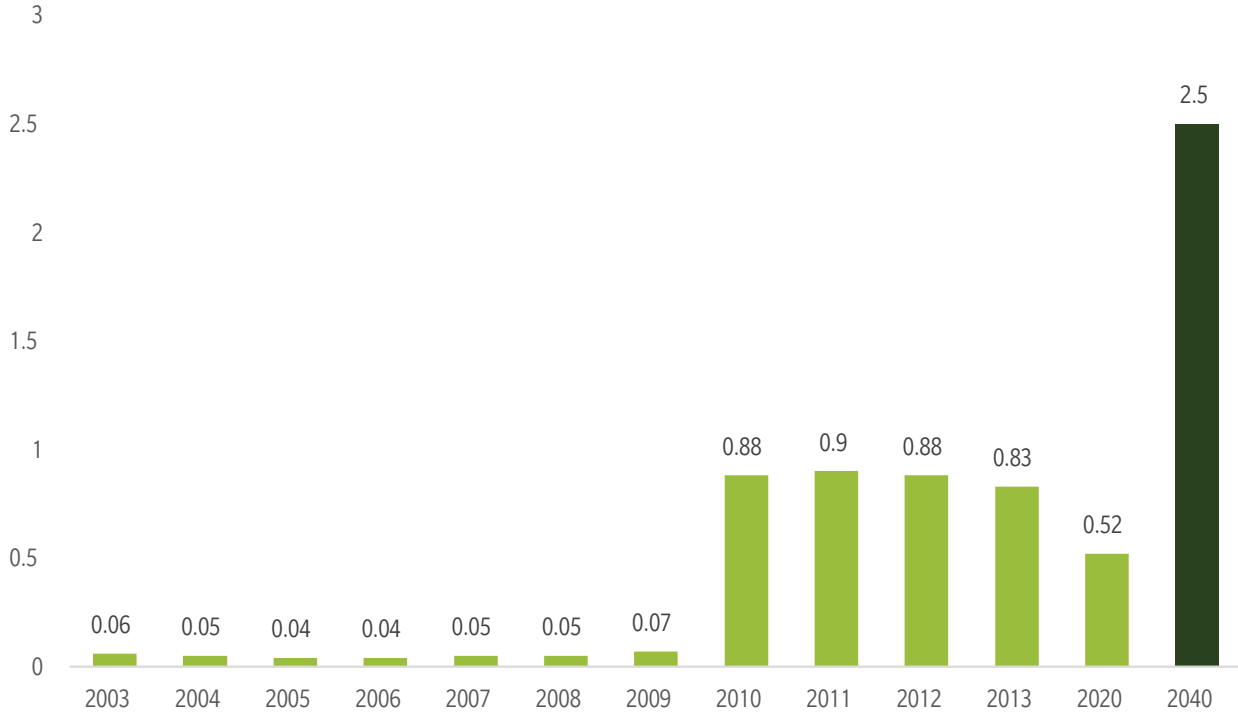
وبفضل مشاركة جميع الأطراف السعودية المعنية في القطاع الخاص ومؤسسات البحث الأكاديمي والعلمي الرائدة وعناصر التصنيع على حد سواء؛ تحسنت آفاق التوطين وبرنامج التوازن أكثر من ذي قبل.

٢,٣ دور البحث والتطوير والابتكار في القطاع

إن البحث والتطوير مُحركان أساسيان للاقتصاد القائم على المعرفة والتصنيع العسكري. ولنجاح استيعاب التقنية الأجنبية والمعرفة الفنية للصناعة؛ على الدولة المستفيدة أن تواصل جهودها في البحث والتطوير بجانب تطوير قدراتها المحلية. فبدون ركيزة البحث والتطوير، من المتوقع أن يعاني الابتكار على المستوى المحلي، وربما يستحيل التحول إلى تصنيع منتجات عسكرية عالية التقنية.

من جانبها تعمل الحكومة على سد الثغرات في منظومة الابتكار في المملكة عبر ضمان تزويد كل قطاع من قطاعاتها الاقتصادية بعناصر البحث والتطوير والابتكار. وتتجسد رؤية ٢٠٣٠ في تحويل الاقتصاد السعودي من اقتصاد يعتمد على النفط والغاز إلى اقتصاد قائم على المعرفة والمعلومات. وينعكس الغرض من إنشاء مؤسسات تعليم متطورة، على تدعيم منظومة مثمرة ومنتجة للابتكار تدفع بدورها نمو الناتج المحلي الإجمالي عبر التنوع الصناعي، بالإضافة إلى القدرات التقنية الحديثة والبنى التحتية كأساس للأمن القومي والمجتمع المستدام.

الإنفاق على البحث والتطوير (% من إجمالي الناتج المحلي (٢٠٠٣ - ٢٠٤٠))



والتطوير في المملكة ٣٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بحد أدنى ٠,٤٪ في عام ٢٠٠٥ وبحد أقصى ٠,٩٪ في عام ٢٠١١، بينما بلغت آخر قيمة له ٠,٥٢٪ في عام ٢٠٢٠. واحتلت المملكة المرتبة الثانية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بعد الإمارات، والثالثة عربيًا بعد الإمارات ومصر.

وتطمح المملكة إلى الريادة العالمية في مجال الابتكار، وينعكس ذلك على أهداف الإنفاق السنوية التي يتوقع أن تبلغ ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بحلول عام ٢٠٤٠؛ بزيادة حوالي ١٦ مليار دولار أمريكي (٦٠ مليار ريال سعودي) إلى الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام نفسه.

وفي سبتمبر ٢٠٢١، تشكلت الهيئة العامة للتطوير الدفاعي (GADD)، بشخصية اعتبارية وذمة مالية وإدارية مستقلتين، وترتبط إداريًا برئيس الوزراء. وتُعنى هذه الهيئة بتحديد أهداف أنشطة البحث والتطوير والابتكار لمجالات التقنية والأنظمة الدفاعية وكذلك وضع سياساتها واستراتيجياتها.

وفي عام ٢٠١٧، تشكلت الهيئة السعودية للملكية الفكرية، ومعها باتت جميع شؤون حقوق الملكية الفكرية خاضعة لإشراف هيئة حكومية واحدة؛ مما يسمح بتنظيم الملكية الفكرية والتنسيق بكفاءة أكبر بين الأطراف المعنية. وفي أبريل ٢٠٢٢، صرحت الهيئة أنها ستضع استراتيجية جديدة للملكية الفكرية، تتسق مع أفضل الممارسات الدولية. حيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز فاعلية وكفاءة خدمات حماية الملكية الفكرية المقدمة للمستثمرين الدوليين العاملين في المملكة. وتتضمن تقليص مدة تسجيل براءات الاختراع من ٢٤-٣٦ شهرًا إلى ١٢ شهرًا، وذلك لجذب رواد الأعمال المحليين والأجانب لاحتضان اكتشافاتهم في المملكة. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الهيئة الاستشارات وبرامج الشهادات المتخصصة؛ لزيادة الوعي والمعرفة حول تعقيدات حماية الملكية الفكرية، وأسست شراكة مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) لإنشاء شبكة من مراكز دعم الملكية الفكرية حول المملكة.



فيما يلي نماذج لعدد من المبادرات المميزة في هذا المجال:

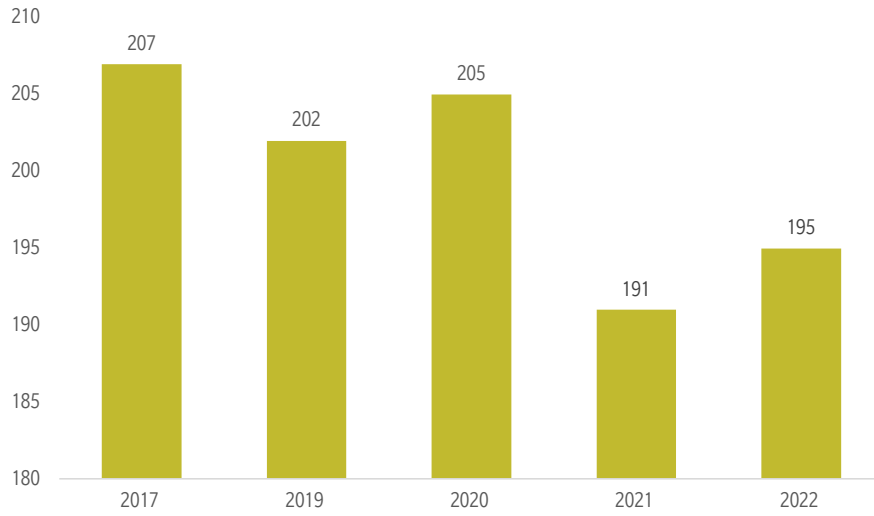
- أرامكو السعودية هي أكبر شركة منتجة للنفط في العالم، إلى جانب قدراتها التوسعية المشهودة في مجال البحث والتطوير والابتكار. أعلنت عن إطلاق مركز الابتكارات المتقدمة (LABV)، والذي يهدف من خلاله إلى منح الشركات الناشئة تمويلًا أوليًا لإعانتها في مرحلة ما قبل التأسيس والمراحل الأولى، ويُمنح هذا التمويل إلى الشركات التي تقدم ابتكارات تحمل في طياتها إمكانات إيجابية ملموسة الأثر على الاستدامة العالمية والتنمية وزيادة الكفاءة التشغيلية فضلًا عن زيادة الإنتاجية. ويعتزم هذا المركز ضم الشركات الناشئة التي تعمل في المجالات الرئيسية التي تخدم رؤية ٢٠٣٠ وهي: الطاقة والاستدامة والتحول الرقمي والتصنيع المتقدم. فيما تُكرّس جهود علماء ومهندسو المركز، في دعم رواد الأعمال من أصحاب الأفكار، لتمكينهم من التقدم طوال مراحل عملية البحث والتطوير والابتكار، وبالتالي طرح المنتجات في السوق.
- في أبريل ٢٠٢٢، أنشأت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، صندوقًا باسمها لدعم جهود الابتكار، تهدف من خلاله إلى استثمار نحو ٢٠٠٠٠ دولار في الأعمال عالية التقنية في مرحلة ما قبل التأسيس، وما يصل إلى ٢ مليون دولار في المراحل الأولى للشركات التي تُركز خططها على الأسواق الكبيرة الجاذبة للمنتجات الفريدة، والتي تمتلك ضمن طاقمها كوادر من الخبراء لقيادة النجاح التقني والتجاري.
- واستكمالًا لدعم التقنية، دشنت كل من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، والاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز، شراكة لإنشاء مشروع (الكراج)، وهو مركز ناشئ بفكرة مستلهمة من قصص النجاح الحقيقية للعمالقة أبل وأمازون وجوجل، إذ يؤهل شركات التقنية الناشئة المرشحة للإقامة في مقر المشروع للحصول على منح تصل إلى ١٠٠٠٠ دولار، بالإضافة إلى احتمال حصولها على استثمار يقدر بنحو ٥٠٠٠٠ دولار. وستتمكن كذلك من الوصول إلى مختبرات المدينة ومنشآت النماذج الأولية السريعة وغيرها من المعدات المتخصصة، وكذلك أماكن للعمل مفتوحة ومصممة لتيسير مشاركة الأفكار ونقل المعرفة.
- فيما أطلقت الهيئة العامة للصناعات العسكرية (GAMI) استراتيجية غير مسبوقة حول القوى البشرية في قطاع الصناعات العسكرية (MIHC) في المملكة. وتضم في جعبتها ستة أهداف لدعم تطوير قاعدة معلومات صناعة الدفاع في المملكة، وهي: تأهيل القطاع من خلال سن السياسات واللوائح الداعمة له، وتعزيز مستواه المهنية والمهارات والتميز في تنمية القوى البشرية في القطاع، وتمكين سبل البحث والابتكار في مجال الدفاع، وضمان توفير القوى البشرية اللازمة والمستدامة، وتطوير القدرات الرقمية، وتشجيع الأطراف المعنية على مشاركة جهود التخطيط والتدريب والتمويل. وبطبيعة الحال ستساهم الاستراتيجية في تحول المملكة إلى التقنية والإنتاج العسكري، فضلًا عن التوسع وتأسيس شركات تصنيع محلية. وستخرج هذه الأهداف إلى النور من خلال بوسطة التعليم والتدريب والتوعية والمبادئ التوجيهية وسن السياسات. فيما تشمل المبادرات الأهم والضرورية: توسيع برامج التدريب الفني، وتقديم فرص الابتعاث في مجال الدفاع، وتوسيع تخصصات قطاع الدفاع على المستوى الجامعي، وتقديم برامج تدريبية متخصصة، وتمكين المرأة من المساهمة في القطاع.
- في يونيو ٢٠٢١، وافق مجلس الوزراء على تشكيل هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار (RDIA). والتي تعتبر جزءًا محوريًا من إطار الحوكمة بمستوياته الثلاثة. وفي أولهم، تتولى اللجنة العليا للبحث والتطوير والابتكار الإشراف على سن السياسات وتوجيهها، مع تحديد سقف تمويل الإنفاق العام على البحث والتطوير والابتكار. أما في المستوى الثاني، تتولى الهيئة مهام الإدارة وتوزيع التمويل وتنسيق أنشطة البحث والتطوير والابتكار مع الوزارات. وأخيرًا، تأتي مرحلة التنفيذ مع الجامعات والمختبرات الوطنية والجهات الفاعلة في القطاع التقني مثل حاضنات ومسرعات الأعمال والمستثمرين من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

٣,٣ دور التعليم والتدريب وإعداد فرق العمل والعاملين في القطاع

إن نجاح أنشطة البحث والتطوير يتطلب فريق عمل مؤهل ومدرب جيدًا؛ ولهذا احتل التعليم مكانة أساسية في تقدم أي قطاع تقني متطور. ومما لا شك فيه أن المملكة حققت نجاحات هائلة في قطاع التعليم، ولكن لا يزال هناك متسع لمزيد من التحسين على صعيد الإمكانيات المحلية.

وفي العام ٢٠٢٠، شهدت ميزانية قطاع التعليم زيادة بنسبة ١,٦٪، نتيجة تحول القطاع إلى منصة مدرستي للتعليم الإلكتروني وإنشاء قنوات فضائية تعليمية.

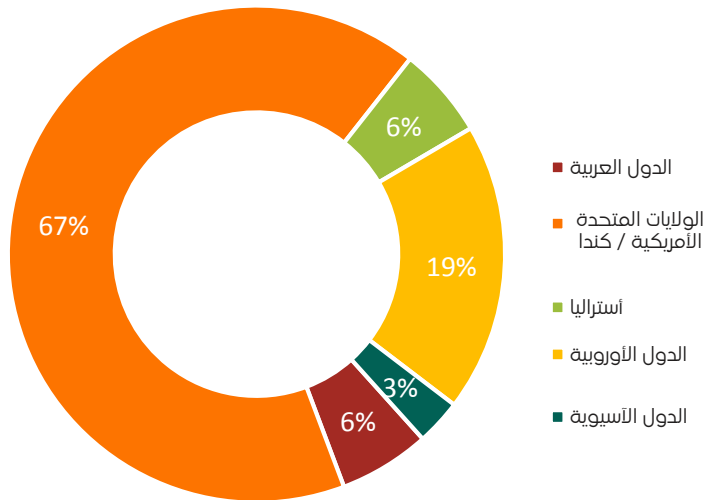
نفقات التعليم (مليار ريال سعودي) (٢٠٢٢-٢٠١٧)



* بيانات ٢٠١٧-٢٠١٩-٢٠٢٠ هي النفقات الفعلية بينما ٢٠٢١-٢٠٢٢ هي النفقات المتوقعة

في عام ٢٠١٩، بلغ عدد الخريجين من الجامعات الدولية خارج المملكة ١٤,٩٤ ألف خريج، وتصدر الذكور القائمة بمعدل ٧٠,٥٪ من إجمالي الخريجين، فيما بلغت نسبة الطلاب المبتعثون ٩٨٪ من إجمالي الخريجين، واستحوذت الولايات المتحدة وكندا على نسبة ٦٧٪ منهم.

توزيع نسب الخريجين المبتعثين في عام ٢٠١٩ حسب الدولة (%)





من جانبها أطلقت المملكة عدة مبادرات موجهة لقطاع التعليم والبرامج المتخصصة، نذكر منها:

- التزمت المملكة على مدار عقود من الزمن بابتعاث طلابها بمنح دراسية كاملة لدراسة جميع التخصصات بدءاً من العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات وحتى إدارة الأعمال والسياسة. وما زال هذا البرنامج قائماً ويشكل ركيزة أساسية في قطاع التعليم العالي.
- على الصعيد الوطني، أطلقت المملكة مبادرة مسارات التعلم المرن، مستهدفة تعزيز المهارات في المجال الرقمي والتصميم والهندسة والعلوم والتفكير النقدي وإدارة الأعمال. وسوف يتم تطبيق هذه المسارات والإشراف عليها على المستوي الوطني، مستهدفة أكثر من نصف مليون طالب جامعي. ومن خلال هذه المبادرة يُؤهل الطلاب للتعامل مع التخصصات المتعددة التي ستعزز كل من المهارات الفنية والمهنية لتطوير القدرات المحلية الفاعلة اللازمة لتوطين التصنيع العسكري. علاوة على ذلك، ستسند مسؤولية تصميم المسارات واعتمادها إلى الجامعات وأصحاب العمل الذين يتطلعون إلى تبني خريجي المبادرة.
- بالإضافة إلى ما سبق، يأتي دور البرامج الجامعية، المُصممة خصيصاً للمجالات المتممة والمكملة للصناعات العسكرية، نذكر منها: مراكز جامعة الملك فهد متعددة التخصصات في التصنيع الذكي والروبوتات؛ مركز البحوث متعددة التخصصات في التنقل الذكي والخدمات اللوجستية ومركز البحوث متعددة التخصصات في الأنظمة الأمنية الذكية. علاوة على ذلك، تركز مجموعة أبحاث أنظمة الطيران والنقل التابعة لجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (كاوست) على المجالات الحساسة مثل: الأنظمة المستقلة، والأنظمة المستقلة الموزعة، وأنظمة تطوير الإنسان والآلة. وستساهم هذه المراكز الهامة في إرساء الميزة التنافسية التي تحتاجها المملكة لاختراق سوق المعدات العسكرية العالمية. وبالتنسيق مع الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة، يمكن لهيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار تيسير تمويل المشاريع المبتكرة والاستفادة منها اقتصادياً.
- من جانب آخر، أعلنت الهيئة العامة للصناعات العسكرية عن إنشاء «الأكاديمية الوطنية للصناعات العسكرية» لتدريب الكوادر الوطنية وتأهيلها وتمكينها من العمل في قطاع الصناعات العسكرية والدفاعية للمساهمة في تحقيق مستهدفات التوطين، بما يلبي متطلبات سلاسل الإمداد في القطاع التي أعلنت عنها الهيئة في منتصف عام ٢٠٢١، ويحقق إحدى نتائج استراتيجية تطوير القوى البشرية في القطاع المُعلن عنها في فبراير الماضي.
- ومن المتوقع أن تكون هذه الأكاديمية هي الداعم الأكبر لاستراتيجية القطاع القائمة على القوى البشرية المحلية، تأكيداً على إيمانها بأهمية الرابط الذي يجمع توطين التقنيات بمهارات الموارد البشرية الوطنية.
- أُقيم مقر الأكاديمية على مساحة ٦٥٠٠ متر مربع ويسع حوالي ٢٠٠٠ طالب، وشُيِّدت المباني وفقاً لأفضل المعايير والمقاييس الدولية الرائدة في التعليم الفني والمهني، وتضم الأكاديمية أحدث التقنيات في التدريب والتعليم، والمختبرات الرقمية، وتقنيات الواقع الافتراضي والمعزز.
- ثم يأتي برنامج الإيفاد والابتعاث للقطاع العسكري (MISP) كأحد أهم المبادرات الهامة المنبثقة عن استراتيجية القوى البشرية لقطاع الصناعات العسكرية. ويهدف البرنامج في المقام الأول إلى دعم الكيانات العاملة في قطاع الصناعات الدفاعية وتمكين جيل واعد من السواعد الوطنية للانضمام إلى منظومة قطاع الصناعات العسكرية.
- كما تقدم المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني برامج التدريب التقني والمهني للطلبة وفقاً للطلب الكمي والنوعي في سوق العمل. وتوفر العديد من البرامج التدريبية في مرافقها من الكليات والمعاهد التقنية، وكذلك في معاهد الشركات الاستراتيجية والكليات التقنية الدولية والبرامج المرنة لدعم المجتمع. وفي هذا الشأن، تبرز الهيئة العامة للصناعات العسكرية كواحدة من الشركات المهتمة بتوظيف خريجي المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

٤. منجزات قطاع الصناعات العسكرية والدفاعية في السنوات الخمس الأخيرة



١,٤ الإنفاق العسكري ومنجزات التوطين

تأسست الهيئة العامة للصناعات العسكرية في شهر أغسطس من العام ٢٠١٧؛ لتجسد بذلك طموح المملكة نحو تعزيز قدرات التصنيع العسكري الوطنية، والتوجه نحو توطين قطاع الصناعات العسكرية في المملكة، وجعله رافداً هاماً للاقتصاد الوطني.

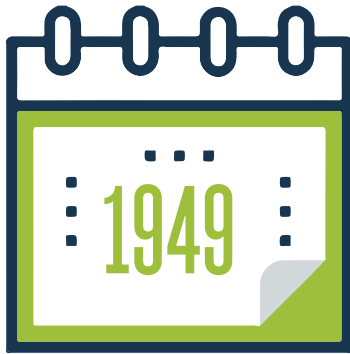
ولعبت الهيئة دوراً كبيراً في عمليات تطوير القطاع وتوطينه وتمكين المصنعين المحليين والدوليين من الاستثمار فيه، حيث تمكنت الهيئة، عبر تعزيز الشفافية وتسهيل عملية التراخيص والسماح بملكية كاملة للاستثمارات الدولية؛ من زيادة عدد الشركات المحلية والدولية المرخصة والتي شملت المتفجرات العسكرية والأسلحة النارية والذخائر والمعدات والتجهيزات الفردية والإلكترونيات العسكرية. وقد تم تحديد ١١ مجالاً مستهدفاً في الصناعة العسكرية.

تزامناً مع ذلك، تأسست الشركة السعودية للصناعات العسكرية (سامي) ككيان وطني مملوك بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة في عام ٢٠١٧، لتزاول أعمالها وتعمل وفقاً للتوجيهات المحددة في رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتطمح لأن تصبح بين أفضل ٢٥ شركة متخصصة في قطاع الدفاع بحلول ٢٠٣٠.



كما تُشارك وزارة الاستثمار بصفتها شريكًا استراتيجيًا في التعريف بالفرص الاستثمارية في القطاع والترويج لها، حيث أصبح قطاع الصناعات العسكرية في المملكة وجهة استثمارية واعدة، وحقق قفزات نوعية خلال فترة وجيزة.

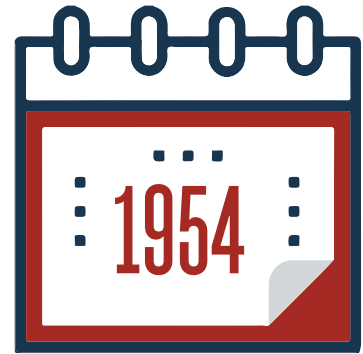
حقائق تاريخية



أول مصنع لصناعة الأسلحة تم إنشاؤه عندما أمر الملك عبدالعزيز رحمه الله بإنشاء ما يسمى المصانع الحربية

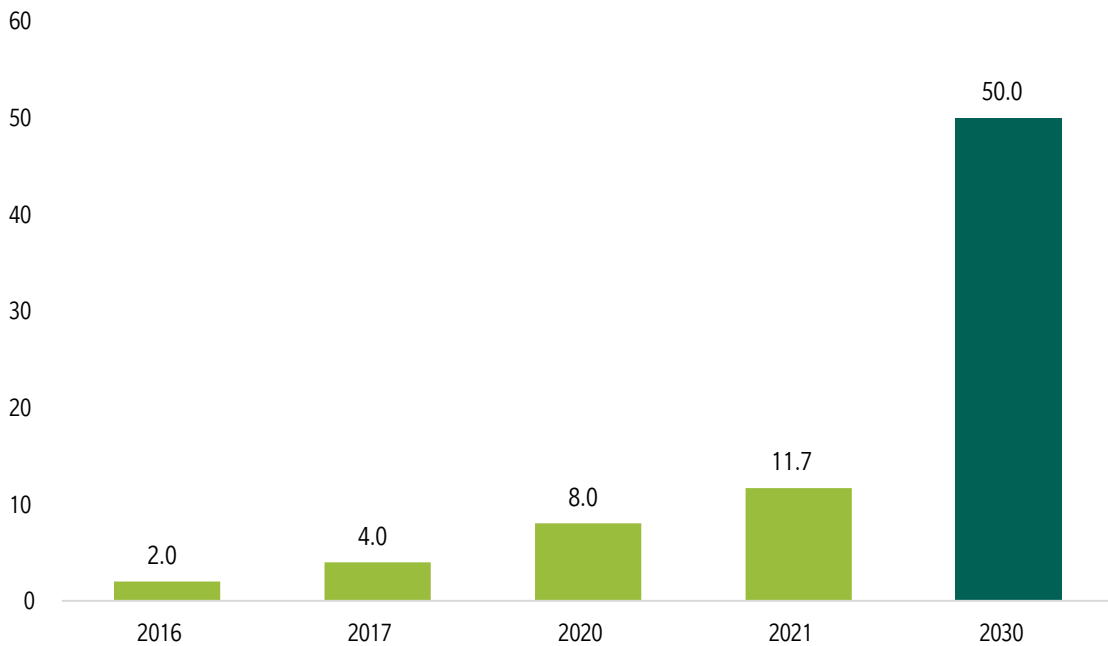


وقع الأمير منصور بن عبد العزيز قراراً بالبدء في تجهيز المصانع الحربية مع شركتين فرنسييتين



تم افتتاح المصانع الحربية عام ١٩٥٤م في عهد الملك عبدالعزيز

نسبة التوظيف في قطاع الصناعات العسكرية (%) (المُنجز والمُستهدفة)

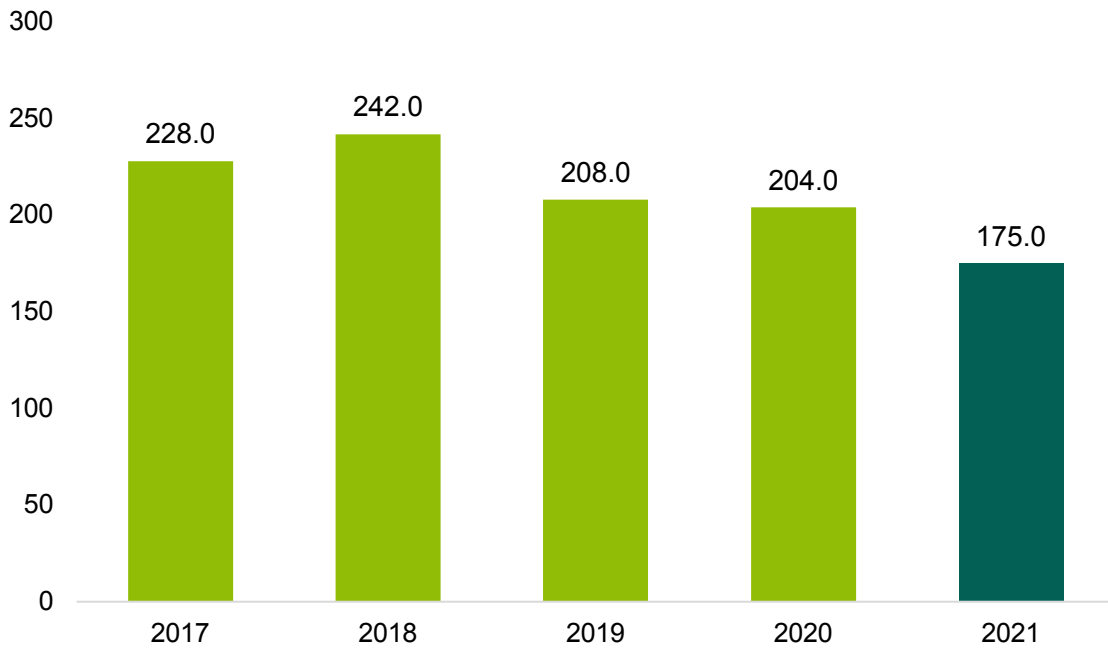


ويتضح من الشكل رقم ٤، الزيادة في نسبة توظيف الإنفاق على المعدات والخدمات العسكرية من ٢٪ في عام ٢٠١٦م لتصل إلى ١١,٧٪ في عام ٢٠٢١م، تحقيقاً لغاية توظيف ما مقداره ٥٠٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي والاعتماد على الإنتاج المحلي بحلول عام ٢٠٣٠. ومن المرتقب، أن يوفر قطاع الإدارة العامة والدفاع، في الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٨م، نحو ٢,٥٢ مليون وظيفة جديدة بالقطاع الخاص في المملكة.

وفيما يلي أبرز الصناعات التي نجحت المملكة في توظيفها وفقاً لتقرير إنجازات رؤية المملكة ٢٠٣٠:

- توظيف الأنظمة الإسبانية للسفن القتالية (Avante-٢٢٠٠).
- توظيف صناعة الزوارق السريعة (HIS - ٣٢).
- إنتاج عربة الدهناء وهي عربة مدرعة (٤*٤).
- بناء قدرات لصناعة أجهزة الراديو المعرفة برمجياً.
- بناء قدرات لصناعة الطائرات بدون طيار.
- الاتفاقية المبرمة مع شركة رايبثيون السعودية لتوظيف صيانة وتجديد منظومة الدفاع الجوي «باتربوت».

تطور قيمة الإنفاق على القطاع العسكري (مليار ريال)



* بيانات الأعوام (٢٠١٧: ٢٠٢٠) فعلية، بينما بيانات عام ٢٠٢١ هي ميزانية تقديرية

وتأتي المملكة بين قائمة الدول الخمس الأعلى إنفاقاً على قطاعات الأمن والدفاع، فقد جاء القطاع العسكري ثاني أعلى القطاعات الاقتصادية من حيث مخصصات الإنفاق، بعد قطاع التعليم، ليسبق قطاع الصحة في عام ٢٠٢٠.

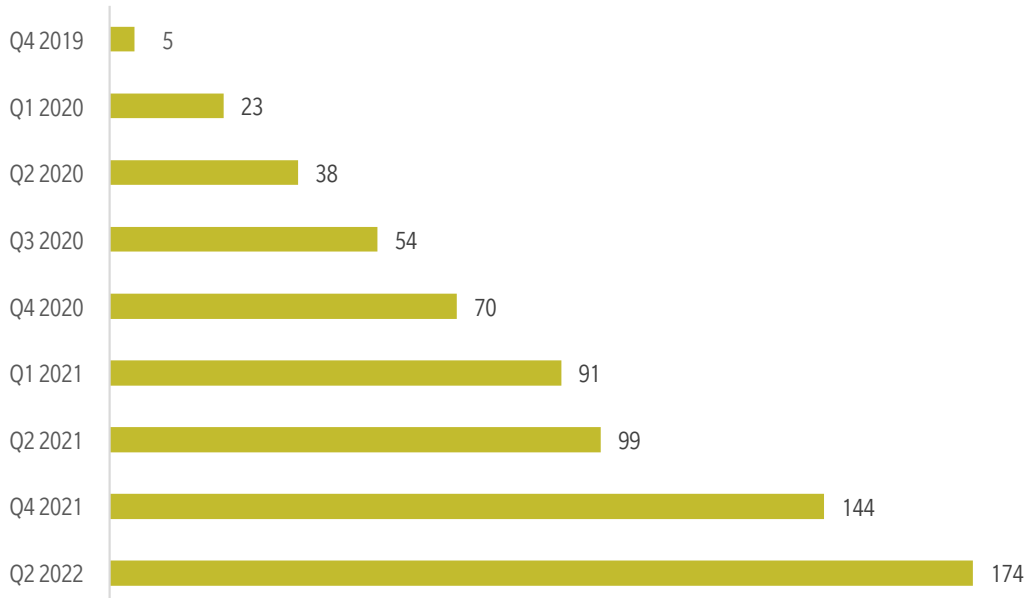
ومن المتوقع أن ينخفض الإنفاق على القطاع العسكري بنحو ١٤,٢٪ (التغير السنوي بين الانفاق الفعلي ٢٠٢٠ والميزانية المتوقعة لعام ٢٠٢١).



٢,٤ الشركات المرخص لها العاملة في الصناعات العسكرية

في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٢٢، بلغ عدد الشركات المحلية والعالمية المرخص لها للعمل بقطاع الصناعات العسكرية نحو ١٧٤ شركة، بمعدل نمو بلغ ما يقارب من ٣٣٨٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٩، مما يعكس اهتمام المملكة المتزايد بهذا القطاع. وقد بلغ حجم استثمارات هذه الشركات حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢١، حوالي ٢٥,٢ مليار ريال.

الزيادة في عدد الشركات المرخص لها في القطاع العسكري (شركة)



وقد ضم برنامج تراخيص مزاولة أنشطة الصناعات العسكرية تحت مظلته ٣ أنشطة رئيسية، وهي:

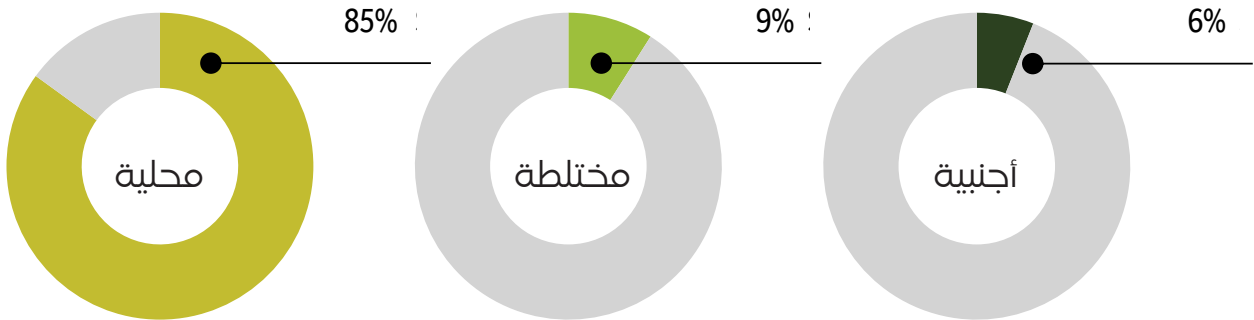


الوقت المستغرق لإستخراج تراخيص القطاع العسكري:



استحوذت الشركات المحلية على ما يقارب من ٨٥٪ من إجمالي التراخيص، بينما استحوذت نظيرتها الأجنبية على ٦٪ تقريبًا حتى النصف الأول من عام ٢٠٢١.

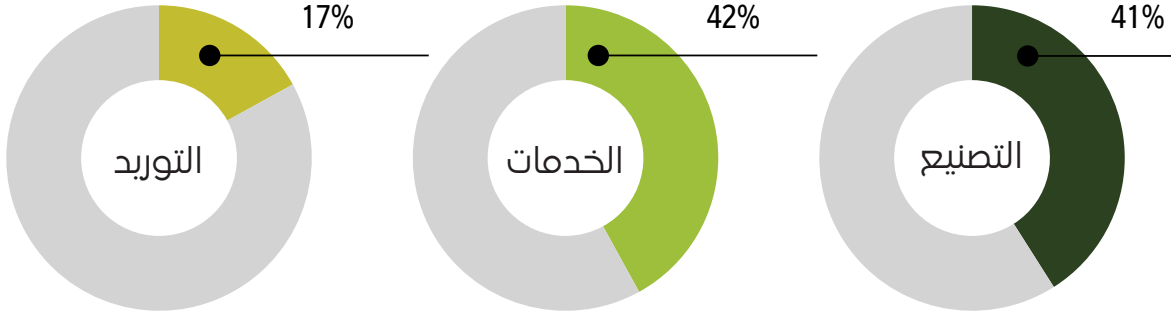
نسب توزيع الشركات المرخصة في القطاع العسكري (%)



أما مجال التصنيع العسكري، فقد استحوذ على ما يقارب من ٤١٪ من إجمالي التراخيص، في مقابل ٤٢٪ تقريبًا لمجال الخدمات العسكرية والمدنية، و١٦٪ تقريبًا لصالح مجال توريد المنتجات العسكرية، وذلك حتى النصف الأول من عام ٢٠٢٢.



نسب توزيع الشركات المرخص لها في القطاع العسكري وفقاً للمجال (%)



توزيع الأنشطة المتعلقة بالتراخيص في القطاع العسكري:



٥. الشركات الاستراتيجية في القطاع

١,٥ أبرز الشركاء المحليين/الدوليين في القطاع

١,١,٥ أبرز الشركاء المحليين في القطاع

الشركة	الشعار	الوصف
الشركة السعودية للصناعات العسكرية (سامي)		كيانٌ وطنيٌّ مملوك بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة تأسس في مايو ٢٠١٧م، يُعنى بتطوير ودعم الصناعات الدفاعية في المملكة العربية السعودية وتعزيز اكتفائها الذاتي، ويلعب دورًا رئيسيًا في توطيد ٥٠٪ من إنفاقها الدفاعي ضمن أبرز مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، وبطمح ليكون ضمن أفضل ٢٥ شركة متخصصة في هذا القطاع على مستوى العالم.
شركة الإلكترونيات المتقدمة		شركة تابعة للشركة السعودية للصناعات العسكرية، برزت كشركة رائدة في مجال الإلكترونيات الحديثة. وبفضل امتلاكها لقدرات التصنيع الاستثنائية وخدمات الإصلاح الشاملة، تُحقق الشركة معدل إنجاز مشاريع بنسبة ١٠٠٪. وبفضل تخصصها في مجالات الدفاع والفضاء والاتصالات وتقنية المعلومات وحلول الأمن الإلكتروني، أصبحت شريكًا وثيقًا للحكومة السعودية.
الزامل للخدمات البحرية		الزامل البحرية هي شركة مساهمة خاصة سعودية تابعة لمجموعة الزامل القابضة وهي واحدة من أكبر مجموعات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. بدأ تشغيلها عام ١٩٧٧، وأصبحت حالياً تُشغل وتدير أسطولاً مكوناً من ٧٥ سفينة دعم بحرية متنوعة ولا تزال سفن ومراكب الأسطول في ازدياد مستمر. ويعمل هذا الأسطول في قطاعات متنوعة من الأعمال البحرية بما في ذلك خدمات سحب السفن والغوص.
شركة السلام لصناعة الطيران		تأسست عام ١٩٨٨، في استجابة لرؤية المملكة حول الاكتفاء الذاتي في صيانة الطائرات التجارية والعسكرية وإصلاحها والتعديل عليها من خلال نقل التقنية وتطوير الكوادر السعودية.
شركة الشرق الأوسط لمحركات الطائرات المحدودة		تأسست عام ١٩٩٢ كمشروع استثمار مشترك وهي إحدى شركات برنامج التوازن الاقتصادي السعودي "أوفست". وتوفر الشركة خدمات الصيانة والإصلاح والعفورة للمحركات العسكرية لطائرات القوات الجوية الملكية السعودية، وتواصل التزامها بأن تتوسط أوائل الموردين عالمياً لإصلاح المحركات وقطع الغيار والخدمات.
شركة مشاريع الدفاع للصناعات العسكرية (DEMI)		شركة خاصة متخصصة في الدروع الواقية والزبي العسكري والملابس والمعدات التكميلية. وتوفر الشركة أفضل الحلول الدفاعية والأمنية لمستخدميها النهائيين. ومقرها الرياض، المملكة العربية السعودية، وهي إحدى الشركات التابعة لشركة تقنية علم للتطوير والاستثمار الصناعي (STII)
شركة المعدات المكلمة للطائرات المحدودة (AACC)		تأسست في جدة عام ١٩٨٨، وهي واحدة من أكبر مزودي خدمات الصيانة والإصلاح والعفورة في الشرق الأوسط، وبفضل وحدات الأعمال المختلفة والمتاجر المتخصصة، تقدم مجموعة واسعة من الخدمات لدعم الطائرات المقاتلة وطائرات النقل وطائرات التدريب وطائرات المهام الخاصة، وتمتد خدماتها لتشمل الاستخدامات المختلفة داخل قطاع الصناعات العسكرية والمدنية. بالإضافة إلى ذلك، في عام ٢٠١٩، استحوذت الشركة السعودية للصناعات العسكرية على حصة الأغلبية في شركة «المعدات المكلمة للطائرات المحدودة» (AACC)؛ لتتطور قطاع دفاع محلي مستدام في المملكة.



<p>انترا للتقنيات الدفاعية المحدودة هي شركة خاصة قائمة على التقنية، تهتم بتصميم وتطوير وتصنيع ودعم الأنظمة الجوية بدون طيار (UAS) المبتكرة وعالية الأداء، بالإضافة إلى جميع الأنظمة الفرعية المرتبطة بها، وتقديم حلولاً معفاة من أنظمة الاتجار الدولي بالأسلحة (ITAR-free) للعملاء والشركاء في جميع أنحاء العالم. وتتميز الأنظمة الآلية من انترا بتفردتها وفعاليتها من حيث التكلفة وسهولة الاستخدام، وضمت الحلول خصيصاً للمشغلين العسكريين والأمن العام والصناعيين والتجاريين.</p>		<p>انترا للتقنيات الدفاعية</p>
<p>تأسست عام ٢٠١٣ تحت اسم شركة سادن العربة، وهي جزء من مجموعة سادن العربة القابضة، قبل أن تتحول لمسامها الحالي "شركة التدرج للصناعة" في عام ٢٠١٥. وهي الشركة الرائدة والمتخصصة في صناعة الدفاع في المملكة مثل صناعة المركبات العسكرية المدرعة المتطورة، كما توغلت مؤخرًا في صناعة المركبات المدنية وتميزت فيه.</p>		<p>شركة التدرج للصناعة</p>
<p>تأسست عام ١٩٨٨ كأحدى شركات برنامج التوازن الاقتصادي ضمن برامج دعم السلام، تحت مظلة الاستثمارية لشركة بي آيه إي سيستمز العالمية، وتهتم "الدولية لهندسة النظم" بتوفير حلول تقنية المعلومات الضرورية لإنجاز المهام في جميع أنحاء قطاعات الطيران والدفاع والأمن في المملكة.</p>		<p>الدولية لهندسة النظم (ISE)</p>
<p>واحدة من أكبر شركات الطيران والدفاع في العالم، متخصصة في تقديم خدمات رائدة في الهندسة والتقنية والأمن. تضم بين موظفيها ٥٨٠٠ موظفًا يعملون في المملكة منهم ٦٨٪ سعوديون، وبهذا أصبحت أحد الشركات العالمية الرائدة في القطاع الخاص التي توظف السعوديين. وساهمت الشركة في تدريب آلاف من المواطنين السعوديين في العديد من المجالات عالية المهارة، منها الهندسة والتقنية والطيران. وقدمت شركة بي آيه إي سيستمز السعودية مجموعة من الحلول للعديد من المجالات العسكرية، تشمل الإلكترونيات وأنظمة الأمن وتقنية المعلومات.</p>		<p>بي آيه إي سيستمز</p>
<p>تأسست كشركة سعودية مشتركة مملوكة بالتزامن بين المساهمين المحليين وشركة بي آيه إي سيستمز لتقديم خدمات التصنيع في المملكة لإدارة سلسلة الإمداد، ومن ثم دعم رؤية السعودية ٢٠٣٠. وتقدم الشركة تجربة غنية من تراثها الدفاعي عالمي المستوى وشركائها العالميين والمحليين، وتفخر بمواصلة نقل وتطوير القدرات والمهارات والوظائف الرائدة في الاقتصاد السعودي الصاعد.</p>		<p>الشركة السعودية للصيانة وإدارة خطوط الإمداد المحدودة (SMSCMC)</p>
<p>تستهدف الشركة ثلاثة قطاعات حيوية في مجال صناعة الطيران والدفاع في المملكة، وذلك تماشيًا مع متطلبات واحتياجات العملاء الرئيسيين في المرحلة الحالية.</p>		<p>الشركة السعودية لتهيئة وصيانة الطائرات (GDC)</p>
<p>شركة سعودية تسعى إلى توطيد التقنية والمشاركة بفعالية في الجهود الوطنية نحو اقتصاد قائم على المعرفة؛ للمساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتوسع الشركة إلى تسخير القدرات التقنية اللازمة لتزويد عملائها بخدمات تصنيع القطع الميكانيكية والبصرية، وتقديم اختبارات بيئية وهندسية. كما قامت الشركة بتوطين الخبرات اللازمة لتشمل: التصميم والتصنيع والتحليل وإجراء الاختبارات؛ بالإضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي المتكامل من خلال إنشاء عدة مصانع، ومختبرات تقنية متقدمة ومتطورة ليشكلوا القوة الدافعة نحو النمو.</p>		<p>الشركة الوطنية للأنظمة الميكانيكية (NCMS)</p>

٢,١,٥ أبرز الشركاء الدوليين في القطاع

الشركة	البلد	الشعار	الوصف
بي آيه إي سيستمز	المملكة المتحدة		تقدم شركة بي آيه إي سيستمز أحد أفضل الحلول العالمية المتقدمة القائمة على التقنية مثل: حلول الدفاع والطيران والأمن. وتهتم بتطوير المنتجات والنظم وهندستها وتصنيعها ودعمها؛ لتوفير الإمكانات العسكرية وحماية الأمن الوطني والأرواح والحفاظ على الأمن المعلوماتي والبنية التحتية الحيوية.
بوينغ	الولايات المتحدة الأمريكية		كونها واحدة من الشركات العالمية الرائدة في مجال الطيران، تهتم بوينغ بتطوير وتصنيع وتقديم خدمات الطائرات التجارية والمنتجات الدفاعية والنظم الجوية للعملاء في أكثر من ١٥٠ دولة.
كبه بي آر	الولايات المتحدة الأمريكية		كبه بي آر إنك، (المعروفة سابقًا باسم "كيلوج براون آند روت") مقرها الولايات المتحدة، تعمل في مجالات العلوم والتقنية والهندسة. وتعمل في أسواق مختلفة تشمل الطيران والدفاع والهندسة الصناعية والاستخبارات.
تاليس	فرنسا		مجموعة شركات عالمية رائدة في مجال التقنية في خمس قارات. وتستثمر المجموعة في الابتكارات الرقمية و«التقنية المتخصصة» والبيانات الهائلة والذكاء الاصطناعي والاتصال والأمن السيبراني والتقنية الكمية «quantum technology».
إيرباص	هولندا/فرنسا		شركة عالمية رائدة في صناعة الطيران، تعمل في قطاعات الطائرات التجارية والمروحيات والدفاع والفضاء.
رايثيون تكنولوجيز	الولايات المتحدة الأمريكية		تكتل أمريكي متعدد الجنسيات في مجال الطيران والدفاع. وهو أحد أكبر الشركات المصنعة للطائرات ونظم الدفاع في العالم من حيث الإيرادات والقيمة السوقية. كما أنه أحد أكبر مزودي أجهزة الاستخبارات. ويقوم بتصنيع محركات الطائرات والإلكترونيات الطيران وهيكل الطائرات والأمن السيبراني والمواريخ الموجهة وأنظمة الدفاع الجوي والأقمار الصناعية والطائرات بدون طيار (الدرونز).
لوكهيد مارتن	الولايات المتحدة الأمريكية		شركة أمريكية متخصصة في مجال الطيران والأسلحة والدفاع وأمن المعلومات والتقنية، ولها مصالح في جميع أنحاء العالم. وتشكلت الشركة في مارس ١٩٩٥ من خلال اندماج شركة لوكهيد مع مارتن مارييتا.
جنرال دايناميكس	الولايات المتحدة الأمريكية		جنرال دايناميكس كوربوريشن (جي دي) هي شركة مساهمة عامة أمريكية في مجال الطيران والدفاع. وفي عام ٢٠٢٠، احتلت المركز الخامس بين أكبر مقاولي الدفاع في العالم من حيث مبيعات الأسلحة، وخامس أكبر مقاول دفاع في الولايات المتحدة من حيث إجمالي المبيعات.
نورثوب غرومان	الولايات المتحدة الأمريكية		نورثوب غرومان كوربوريشن، شركة أمريكية متعددة الجنسيات تمارس أنشطتها في مجال تقنية الطيران والدفاع، وهي واحدة من أكبر الشركات المصنعة للأسلحة ومقدمي التقنية العسكرية في العالم. وتحتل الشركة المرتبة ١٠ في قائمة فورتن ٥٠٠ لعام ٢٠٢٢ لأكبر الشركات الأمريكية.
بي آيه إي سيستمز، يو إس إيه	الولايات المتحدة الأمريكية		بي آيه إي سيستمز إنك، الولايات المتحدة، إحدى شركات بي آيه إي سيستمز بي إل سي، شركة متخصصة في الدفاع والطيران والأمن، وتقدم حزمة كاملة من المنتجات والخدمات للقوات الجوية والبرية والبحرية، إضافة إلى الإلكترونيات المتقدمة وحلول الأمن وتقنية المعلومات وخدمات دعم العملاء.



جنرال إلكتريك (جي إي) تكتل أمريكي متعدد الجنسيات تأسس في ولاية نيويورك عام ١٨٩٢ ومقره في بوسطن. يعمل في عدة قطاعات منها الرعاية الصحية والطيران والطاقة المتجددة والصناعة الرقمية والتصنيع التجميعي ورأس المال الاستثماري والتمويل.		الولايات الأمريكية المتحدة	جنرال إلكتريك
تختص شركة نافانتيا في تصميم وبناء سفن بحرية ذات قدرات تقنية عالية. وتُعنى بدمج النظم وتوفير خدمات دعم دورة حياة المنتج والإصلاح والتحديث ونقل التقنية في ٢٠ دولة. وهي شركة موجهة أساساً نحو التصدير وتركز في أنشطتها على ثلاث مجالات وهم: بناء السفن وإصلاح السفن والأنظمة والخدمات والطاقة الخضراء. وهي مرجع دولي لطاقة الرياح البحرية.		إسبانيا	نافانتيا
مجموعة صناعية فرنسية كبرى مقرها باريس، متخصصة في تصميم أنظمة الدفاع البحري وتطويرها وبناءها.		فرنسا	نافال جروب
إل ثري هاريس تكنولوجيا (إل ثري هاريس)، شركة تقنية أمريكية، وأحد مقاولي مجال الدفاع، ومزود خدمات تقنية المعلومات التي تنتج: منظومة ومنتجات القيادة، ومراقبة الاتصالات، والحوسبة، والأمن السيبراني، وأنظمة المراقبة والاستطلاع الاستخباراتية (C7ISR)، والمعدات اللاسلكية، وأجهزة الراديو التكتيكية، وإلكترونيات الطيران والأنظمة الإلكترونية، ومعدات الرؤية الليلية، والهوائيات الأرضية والفضائية لاستخدامها في القطاعات الحكومية والدفاعية والتجارية.		الولايات الأمريكية المتحدة	إل ثري هاريس تكنولوجيا
تعمل هانوا على توسيع أنشطتها العالمية وترسيخ اسمها كمزود لحلول الدفاع الشاملة من خلال تعزيز حزماتها القوية التي تضم أنظمة المدفعية والمركبات المدرعة وأنظمة الدفاع الجوي والأنظمة الأرضية الآلية.		كوريا الجنوبية	هانوا
تقوم شركة "تشاينا نورث إنديستريز جروب كورپوريشن ليمتد" بتداول أعمالها التجارية الدولية تحت اسم "نورينكو جروب"، وهي مشهورة محلياً باسم "تشاينا أوردينانس إنديستريز جروب كورپوريشن ليمتد"، وهي شركة دفاع صينية مملوكة للدولة تقوم بتصنيع مجموعة متنوعة من المنتجات التجارية والعسكرية.		الصين	تشاينا نورث إنديستريز جروب
تطور الشركة وتنتج حزمة واسعة من الأنظمة الإلكترونية الدقيقة المتقدمة، تشمل الصواريخ وأنظمة الأسلحة تحت الماء والرادارات وأنظمة الحرب الإلكترونية وإلكترونيات الطيران وأنظمة الاتصالات التكتيكية وأنظمة التحكم في الحرائق وأنظمة القتال البحرية والأنظمة البصرية الكهربائية، وهي واحدة من الموردين الرئيسيين لأنظمة الأسلحة للقوات المسلحة لجمهورية كوريا، فضلاً عن كونها مُصدراً دولياً لأنظمة الأسلحة.		كوريا الجنوبية	ليق نكس ون

٢,٥ معرض الدفاع العالمي

دشنت الهيئة العامة للصناعات العسكرية حدثها الدولي التجاري الأول في قطاع الدفاع في المملكة، والذي عقد في الرياض في الفترة من ٦ إلى ٩ مارس ٢٠٢٢. وجذبت تطلعاته إلى توطين القطاع، دعم صناعة الدفاع العالمية. وأسفر عن اتفاقيات تحطت قيمتها ٧,٩ مليار دولار، شكلت نواة الازدهار السريع في القدرات الدفاعية المحلية للبلاد.

وحقق المعرض تطورًا نوعيًا في نمو صناعة الدفاع المحلية في المملكة على خلفية الإصلاحات التي يسرت الاستثمار الأجنبي داخل الصناعة المحلية، بالإضافة إلى معدل نمو سنوي مركب بلغ ٧٪. فيما شهدت هذه النسخة من المعرض تعاونًا كبيرًا بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات الناشئة من جميع أنحاء العالم، وأرست مبدأ تكافؤ الفرص في الصناعة العسكرية السعودية. وأعلن الوافدون الجدد إلى السوق، مثل شركة ليق نكس ون الكورية الجنوبية، وشركة هانوا، وشركة بونجسان كونجولومرايت، وشركة الدفاع الصينية المملوكة للدولة نورينكو، عن تأسيس علاقات وثيقة مع وزارة الدفاع السعودية.

معرض الدفاع العالمي



وصرحت الهيئة أن النسخة الثانية من المعرض من المقرر أن تُقام في الرياض في الفترة من ٤ إلى ٨ فبراير ٢٠٢٤.

وكبادرة لملاحقة الطلب المتزايد؛ يدرس منظمو المعرض الخطط المحتملة للتوسع مثل إنشاء قاعة عرض ثالثة توفر للمشاركين مساحة عرض إضافية، إلى جانب القاعتين الرئيسيتين القائمتين. كما تقرر زيادة عدد أيام المعرض لتصبح ٥ أيام بدلاً من ٤، وذلك لإتاحة الفرصة أمام مجموعة أكبر من المتخصصين في هذا المجال لاستكشاف عالم الدفاع. بطبيعة الحال، فإن هذا المعرض سيكون جسرًا راسخًا نحو رؤية ٢٠٣٠.



٦. التجارب الدولية في القطاع

١,٦ تركيا

تخطو تركيا بثبات نحو تعزيز قدراتها الإنتاجية والصناعية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في صناعة الدفاع الوطنية. ومما لا شك فيه أن تطوير صناعة ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنتاج عليها. ولذلك انصب تركيز تركيا على الاستثمارات الهائلة في البحث والتطوير والتقدم التقني لدعم الجهود نحو تعزيز قدرات صناعاتها المحلية. وعلى الرغم من أن مساعي تركيا نحو تحديث جيشها بدأت في الثمانينيات، بيد أن أثر تطور وتقدم أنظمتها وعتادها اتضح أكثر في العقدين الماضيين.

كما أظهرت البيانات الرسمية في العقد الأول من الألفية (خاصة في الفترة من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٨)، أن منحى الإنفاق على قطاع الدفاع اتجه هبوطاً محسوباً على أساس إجمالي الالتزامات، ولم يشهد تقلباً ملحوظاً خلال تلك الفترة. ومن جانب آخر يُمكن ملاحظة زيادة منهجية محسوبة على أساس الدولار، وتمثل النفقات المسددة من موارد صندوق دعم الصناعة الدفاعية (SSDF) غير المدرجة في الميزانية، قيمة الانخفاض في نفقات الدفاع من الميزانية. وخلال هذه الفترة، شكل انخفاض نفقات الأفراد نتيجة لانخفاض أعداد العسكريين؛ أحد الدوافع الرئيسة لانخفاض ميزانية الدفاعي. وعلى النقيض من ذلك، لم يؤثر هذا الانخفاض على مشاريع إنتاج الصناعة الدفاعية وعمليات الاستحواذ، التي كانت تستمد تمويلها من صندوق دعم الصناعة الدفاعية. وعاد منحى الاتفاق الدفاعي إلى الصعود وشهد زيادة ملحوظة في الفترة ما بين ٢٠٠٨ و٢٠١٤.

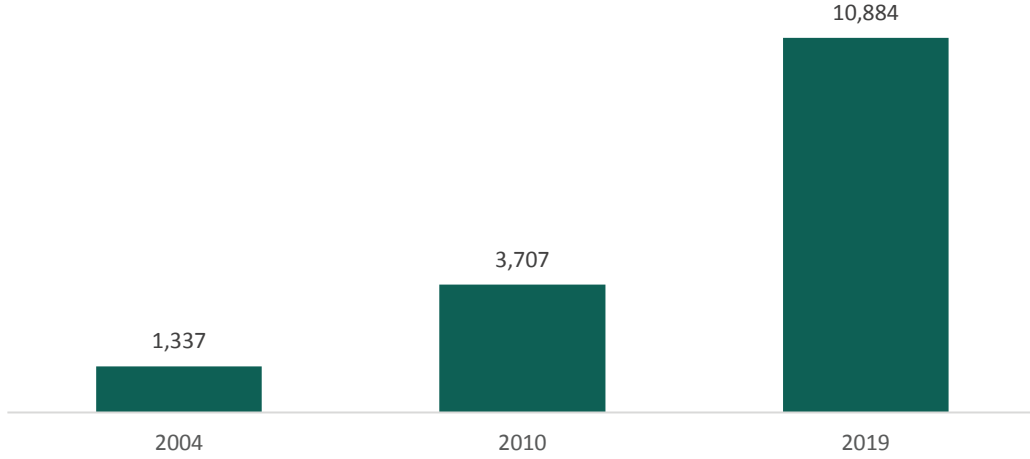
كما لوحظت زيادة في الإنفاق على الأمن الداخلي بعد عام ٢٠٠٢، خاصة في قوات الشرطة. والحقيقة أن هذه الزيادة مستمرة منذ عام ١٩٩٨ إلا أنها اكتسبت زخماً أكبر بعد عام ٢٠٠٨. ويتمثل أحد العوامل الرئيسة لارتفاع الإنفاق على الأمن الداخلي في ارتفاع عدد أفراد الشرطة بنحو ٥٠٪ بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٤. وبالتالي، ارتفعت ميزانية وزارة الداخلية خمس مرات، وفي الفترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠١٢، تضاعفت ميزانية قوات الشرطة.

وشكلت قمة الناتو التي عقدت عام ٢٠٠٤ في ويلز، تحولاً نوعياً في القطاع العسكري التركي. حيث اتفقت الدول الأعضاء خلال القمة على زيادة نسبة الإنفاق الدفاعي إلى ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتخصيص ٢٠٪ على الأقل من إجمالي ميزانية الدفاع للإنفاق على المعدات. فنجد أن الإنفاق الدفاعي في تركيا قد زاد ليصل إلى ١,٨٥٪ من إجمالي ناتجها المحلي في ٢٠١٩ مقارنة بـ ١,٤٥٪ في ٢٠١٤. وبالتزامن مع ذلك، زاد الإنفاق على المعدات من ٢٥,٠٨٪ في ٢٠١٤ إلى ٣٤,٣٢٪ في ٢٠١٩ من إجمالي الإنفاق الدفاعي.

في عام ١٩٨٥، ومع الإعلان عن مشروع «تحديث القوات المسلحة، انطلق فعلياً السباق التركي نحو زيادة الإنتاج المحلي في الصناعة الدفاعية، حاملاً شعلة إنتاج معدات عسكرية متطورة. ولتحفيز هذه المبادرة، أسست تركيا صندوق دعم الصناعة الدفاعية (SSDF) كمصدر تمويل غير مُدرج في الميزانية للإشراف على شراء وإنتاج المعدات العسكرية. كما أنشأت الحكومة الأمانة الفرعية للصناعات الدفاعية (SSM)؛ لإدارة صناعة الدفاع وتوريد التقنية العسكرية. بالإضافة إلى ذلك، في أواخر السبعينيات، انضمت العديد من الشركات التابعة الكبيرة إلى مؤسسة القوات المسلحة التركية (TAFB) وبدأت تُشكل مصدر لتدفق الأرباح الإجمالية لقطاع الدفاع. وفي التسعينيات، انضم المزيد من الشركات الكبيرة لركب التحول إلى صناعة الدفاع، مما ساهم في ازدهار المؤسسة ماليًا، وبحلول عام ٢٠٠٠، كانت المؤسسة مسؤولة عن ثلث مبيعات الصناعة تقريبًا، مع تقسيم الثلثين الآخرين على الأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص. بينما عام ٢٠٠٨، كان التوزيع على النحو التالي: الشركات الخاصة ٣٦٪ والمؤسسة العسكرية ٣٣٪ وأخيرًا الشركات العامة ٣١٪.

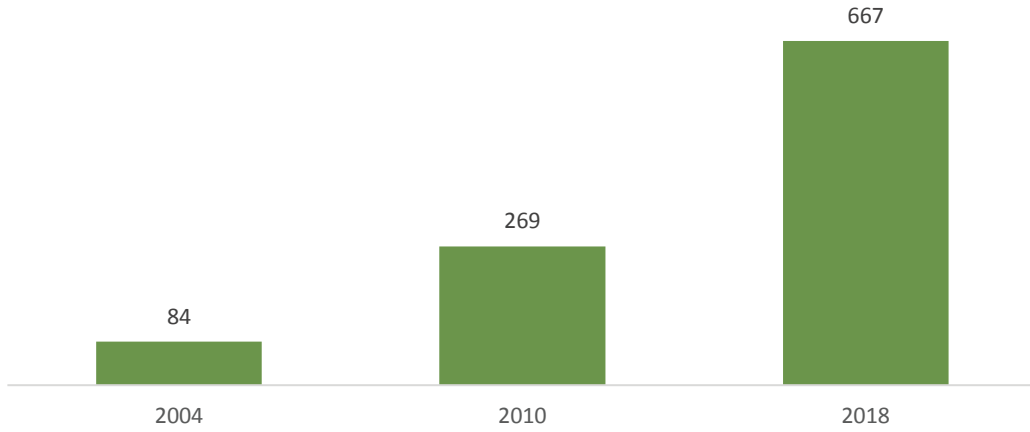
في عام ٢٠٠٤، ومع تجدد الطموحات لتعزيز إنتاج الأسلحة المحلية وتقليل اعتمادها على الشركاء الأجانب، تخلت تركيا إلى حد كبير عن استراتيجياتها السابقة المعتمدة على اتفاقيات الإنتاج المشتركة. وانعكس ذلك إيجاباً على تشجيع وازدهار صناعة الدفاع، وبحلول عام ٢٠١٨، حصلت ٦٥٪ من القوات المسلحة التركية على التمويل محليًا، مع توقعات بزيادة هذه النسبة إلى ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٢٣.

مبيعات قطاع الدفاع التركي (مليون دولار أمريكي)



بلغت قيمة مبيعات قطاع الدفاع التركي ١,٣ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤، و٣,٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٠، و١٠,٩ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩.

إجمالي عدد المشاريع التي نفذتها رئاسة الصناعات الدفاعية (SSB)

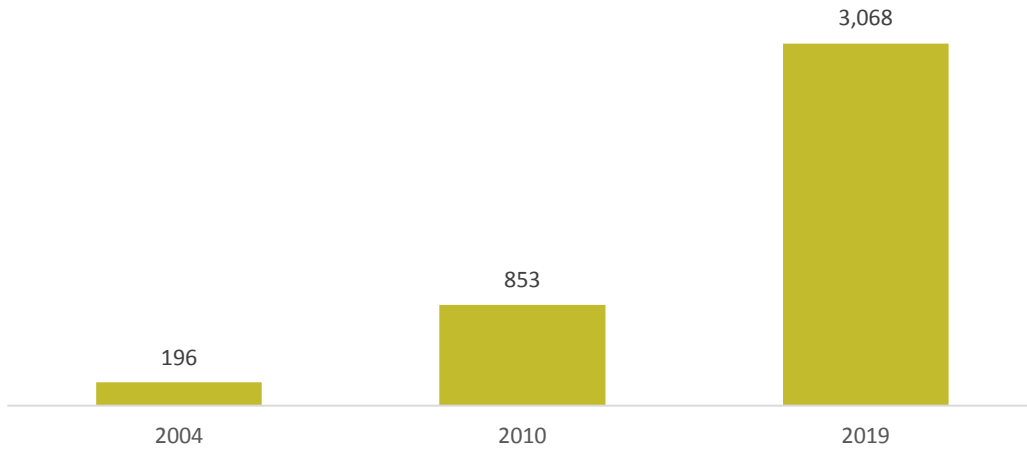


بلغ إجمالي عدد المشاريع التي نفذتها رئاسة الصناعات الدفاعية ٨٤ مشروعًا في عام ٢٠٠٤، و٢٦٩ في عام ٢٠١٠، و٦٦٧ في عام ٢٠١٨. في حين ارتفعت القيمة التعاقدية لهذه المشاريع من ٨,٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤ إلى ٢٤,٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٠ و٦٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨.

وعلى الرغم من انخفاض إجمالي تصدير السلع والمعدات العسكرية على مستوى العالم في أواخر التسعينيات، فإن التقدم الذي أحرزته تركيا في صناعة الدفاع جعلها في مكانة تسمح لها بتصدير منتجاتها إلى جميع أنحاء العالم. وشكلت هذه الفرصة سُلماً نحو نمو قدراتها الإجمالية في صناعة الدفاع، ولكن الفجوة ما تزال هائلة عند مقارنتها بأرقام المبيعات طويلة الأجل للولايات المتحدة والدول الأوروبية من حيث إجمالي إيرادات المبيعات الأجنبية داخل صناعة الدفاع كما هو موضح في الشكل ١١.



صادرات تركيا من الصناعات الدفاعية (مليار دولار أمريكي)



وارتفعت الصادرات التركية من الصناعات الدفاعية من ١٩٦ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤ إلى ٨٥٣ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩.

ووفقًا للإحصائيات الرسمية، بلغت حصة الإنتاج المحلي في القوات المسلحة التركية ٦٨٪ في عام ٢٠٢١ مقارنة بـ ٢٥٪ في عام ٢٠٠٣. واستنادًا إلى الإحصائيات الصادرة عن جمعية مصدري الصناعات الدفاعية (SA-) SAD، وصلت مبيعات القطاع العسكري والدفاعي التركي إلى ذروتها في عام ٢٠٢١ محققة ١٠,٨ مليار دولار أمريكي. فيما شكل تطور التصنيع المحلي أحد أهم ركائز توطين الصناعة العسكرية والدفاعية في تركيا.

وفي سبتمبر ٢٠٢٢، طورت "أسيلسان" التركية للصناعات الدفاعية، نطاقًا محليًا لتحذير طائرات الهليكوبتر من اقتراب الصواريخ (MAWS). ودعّمًا منها لاستراتيجية توطين الصناعة العسكرية والدفاعية في مستودع القوات المسلحة التركية، طورت أسيلسان كذلك نظام التحذير من الصواريخ بالأشعة فوق البنفسجية (UV-FIS)، وهو نظام كهروضوئي محلي الصنع بالكامل، يولد معلومات تحذيرية للطائرات الهليكوبتر لصد هجمات الصواريخ الموجهة بالأشعة تحت الحمراء.

ولطالما شكل البحث والتطوير ركيزة أساسية لدعم التوسع في الصناعة العسكرية والدفاعية المحلية وتطويرها. لكن كان جليًا انخفاض حصة الشركات التركية في نفقات البحث والتطوير عند مقارنتها بنظرائها من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ووفقًا لتقارير جمعية مصدري الصناعات الدفاعية في عام ٢٠٢٠، بلغت حصة نفقات الشركات من حقوق المساهمين في إجمالي نفقات البحث والتطوير الدفاعية حوالي ٢٠-٢٥٪. ويشير تقرير اتحاد الغرف وتبادل السلع التركي (TOBB) حول الصناعات الدفاعية إلى أن هذا الوضع لم يختلف عما قبل ٢٠١٠. نتيجة لذلك، تُعول استثمارات البحث والتطوير في مجال الدفاع إلى حد كبير من الموارد العامة. وبتسليط الضوء على الميزانية العامة للإنفاق على قطاع الدفاع المستخرجة من قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ عام ٢٠٠٨، نلاحظ ارتفاع مخصصات الإنفاق عند حسابها وفقًا للأسعار السائدة وتُعادل القوة الشرائية، حيث بلغت ٥٢٣ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨، وبلغت ١٦٣٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٣، و١٥١٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩.

٢,٦ الهند

منذ حصلت على استقلالها في عام ١٩٤٧، وضعت الهند نصب أعينها هدف تعزيز الإمكانات المحلية في تطوير وتوسيع قطاعاتها العسكرية والدفاعية. ومن المعروف أن أغلب ترسانة الهند من المدفعية والأسلحة حصلت عليها إبان استقلالها عن التاج البريطاني في العام نفسه. وفي عام ١٩٥٠، ركزت الهند على تطوير قدراتها وإمكاناتها لإنتاج المعدات، ولكن بسبب قدراتها المعرفية المتواضعة، استمرت في الاعتماد بشكل أساسي على استيراد المعدات المتقدمة. وفي ١٩٥٦، عندما وضعت الحكومة الهندية سياساتها الاقتصادية، وضع قرار السياسة الصناعية المعدل، صناعة الأسلحة والذخيرة كحزبًا بين يدي القطاع العام. وفي عام ١٩٥٨، أصبحت مصانع الذخائر التي تأسست خلال الاحتلال البريطاني، المجموعة المحورية للمؤسسات التي كونت منظمة البحث والتطوير الدفاعية (DRDO).

وبعد اشتباكات الحدودية مع الصين عام ١٩٦٢، بدأت الصناعات العسكرية والدفاعية الهندية في الازدهار، على الرغم من الانتكاسات الشديدة التي تعرضت لها البلاد. ونتيجة لذلك، زادت الهند إنفاقها الدفاعي من ١,٥٪ ليصل إلى ٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ثم في العام ١٩٦٥، كانت حربها مع باكستان، ونتيجة للحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على تصدير الأسلحة إلى الهند، بدأت الأخيرة تعاونًا عسكريًا مع الاتحاد السوفيتي. وعلى مدى السنوات الخمس عشرة اللاحقة، ساهم الاتحاد السوفيتي في توفير جزء كبير من معدات الدفاع الهندية. ما دفع الهند إلى تصنيع المعدات والأسلحة المتقدمة، وإن كان ذلك عبر التصنيع المرخص. وجاءت الطائرة المقاتلة ميغ-٢١ وليدة هذا التصنيع على يد شركة هندوستان آيرونوتيكس ليمتد في بنغالور. ومع ذلك، لم تُخلق إمكانات الهند المحلية من حيث البحث والتطوير والإنتاج بعيدًا، ويُعزى ذلك إلى التصنيع المرخص من الولايات المتحدة الأمريكية والشركات الأجنبية.

وفي الثمانينيات، بدأت الهند في اتخاذ مبادرات أكثر جرأة لرفع إمكانات التصنيع والبحث المحلي للجيش من خلال توسيع الاستثمار في منظمة تطوير الأبحاث الدفاعية وتطوير أنظمة الصواريخ مثل صاروخ «ناغ» المضاد للدبابات والصاروخ الباليستي التكتيكي «برثفي» وصاروخ أرض-جو «أكاش». وفي الوقت نفسه، بدأت في تطوير مشروعها الرائد للمنظومة الجوية من المقاتلات الخفيفة. وفي ١٩٨٨، بدأ مشروع مشترك بين الهند والاتحاد السوفيتي لتطوير صاروخ كروز أسرع من الصوت «براهموس».

وفي مستهل القرن الحادي والعشرين، فتحت الهند أبوابها للإصلاحات الاقتصادية والتحرير الاقتصادي، وبدأت تمهد الطريق لمشاركة القطاع الخاص. حيث أتى قرار لجان تنظيم إجراءات المشتريات الدفاعية لعام ٢٠٠٦ بمنح تفويضًا صناعيًا للمشتريات تحت فئة «صنع» لإنتاج وتطوير معدات دفاعية متقدمة باستثمارات حكومية بلغت ٨٠٪ تقريبًا من تكاليف التطوير. فيما سُمح بالاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢٦٪ في قطاع الدفاع مع استمرار الحكومة في الاعتماد على الأسلحة المتقدمة، على سبيل المثال: دخول طائرة «سوخوي سو-٣٠» إم كي أي» في سلاح الجو، وشراء منظومة بوفورز المضادة للطائرات.

وكجزء من الجهود المبذولة لتعزيز المشتريات المحلية، فإن سياسة تنظيم المشتريات الدفاعية لعام ٢٠١٣، أصدرت قراراتها لصالح تصميم المعدات الدفاعية وتطويرها وتصنيعها محليًا. وجمت الهند ثمار مجهوداتها، إذ صُنفت واحدة من الدول التي حققت الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بتطوير وحيازة الأسلحة المتقدمة مثل حاملات الطائرات والغواصات النووية والصواريخ الباليستية العابرة للقارات. ومما لا شك فيه أن الدولة خطت تاريخًا طويلًا من التعاون مع الدول الصناعية الأخرى بغية الحصول على دعمها لقطاع الدفاع.

بلغت ميزانية الدفاع الهندية من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢، ٦٥,٦٤ مليار دولار أمريكي، أي أعلى بنسبة ١٨,٧٥٪ من تقديرات الميزانية للسنة المالية ٢٠٢١. فيما بلغ إجمالي الاعتماد المخصص لخدمات الدفاع والإدارات الأخرى التابعة لوزارة الدفاع للسنة المالية ٢٠٢٢، ٤٩,٧٤ مليار دولار أمريكي (غير شامل مخصصات معاشات القطاع)، مما يعكس زيادة في الميزانية قدرها ٣,٤٠ مليار دولار أمريكي مقارنة بالسنة المالية السابقة. ونجحت وزارة الدفاع بشكل مؤقت في تقليص الفجوة بين الحاجة إلى الموارد وتوفيرها في الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩ لتتخفف إلى ٢٥٪ في الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠. ولكن بالنظر إلى المتطلبات والجهود العديدة لخدمات الدفاع الرئيسية الثلاثة، أي الغواصات وتخصيص رأس المال (الحالي والمستقبلي)، ظهرت فجوة كبيرة وستظل قائمة ما لم يتصدى لها الدعم الحكومي الموجه بزيادة الإنفاق.



٣,٦ كوريا الجنوبية

حتى عام ١٩٦٨، كانت كوريا الجنوبية تعتمد بالكامل على الولايات المتحدة الأمريكية لتوريد المعدات العسكرية بدءًا من الذخيرة ووصولًا إلى الأسلحة الأساسية. ولم تعرف كوريا الجنوبية معنى التصنيع الدفاعي نتيجة لاعتمادها الكلي على الولايات المتحدة إلى جانب افتقارها إلى التنمية الاقتصادية والتقنية. لكن ومع تقليص الولايات المتحدة لالتزاماتها الأمنية تجاه كوريا الجنوبية في أواخر الستينيات، تغير هذا الوضع. مما حدا بحكومة كوريا الجنوبية إلى السعي الجاد نحو «الدفاع الوطني المحلي» من خلال تدشين صناعة الدفاع في البلاد. وفي السبعينيات والثمانينيات، ركزت في باكورة إنتاجها على التصنيع المحلي للأسلحة الصغيرة والمدفعية قصيرة المدى والذخيرة ومعدات الاتصالات الأولية وطائرات الهليكوبتر هيوز إم دي 0٠ ومقاتلات F-5 E/F والسفن البحرية صغيرة الحجم والصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى والمركبات المدرعة. وفي سبيل تحقيق خطة إصلاح الدفاع، برغت الحاجة إلى تحسين قدرات «منظومة القيادة والتحكم والاتصالات والحوسبة والأمن السيبراني والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع» (C4ISR) الفريدة والمشاركة للقوات المسلحة. وأولى المخططون العسكريون والدفاعيون الاهتمام الأكبر للأصول المتعلقة بالقناة ومنظومة C4ISR وأجهزة الاستشعار والشبكات، ومنذ عام ١٩٩٩، لوحظ اتجاه تصاعدي في ممارسات الاستحواذ التي تُشدد على الإنتاج اعتمادًا على البحث والتطوير المحلي. ولا يعود الفضل في ذلك التحول إلى السياسات الحكومية الحازمة التي تشجع الإنتاج المحلي تحقيقاً لخطة التحول الجذري في القطاع العسكري (RMA) فحسب، ولكن أيضًا إلى تحسين القدرات الصناعية في مجالات تقنية المعلومات والمعدات الثقيلة وبناء السفن والمركبات المتقلة وتقنية الطيران.

وعلى صعيد آخر، شكلت الحاجة إلى توطين الأجزاء والمكونات أحد المحركات الرئيسية لأداء صناعة الدفاع. فيما حققت بعض الأنظمة مستوي مرتفعًا نسبيًا من التوطين بنسبة تتجاوز ٨٠٪. بينما حقق قطاع الطائرات معدل توطين أقل، بنسبة ٤٤٪ لطائرات التدريب الأساسية (KT-1) و٦١٪ لطائرات التدريب المتقدمة (T-50) في عام ٢٠٠٧. ومع ذلك، فإن معدل التوطين الإجمالي أخذ في الارتفاع، مما يعكس ازدهار نشاط الإمداد المحلي بأجزاء ومكونات المواد الدفاعية.

وفي عام ٢٠٢٢، جاءت كوريا الجنوبية في المرتبة العاشرة من حيث الميزانية المخصصة للدفاع وكذلك المرتبة العاشرة عالميًا كأكبر مصدر. وفي العقد الماضي، نجحت كوريا الجنوبية في التحول من الاعتماد الكامل على الواردات الأمريكية لتوريد المعدات الدفاعية إلى توريدها كواحدة من أكبر الشركات المصنعة للدفاع في العالم. ومع إمكانيتها في تطوير وتوسيع نطاق صناعة الدفاع المحلية، تحولت كوريا الجنوبية إلى مصدر عالمي للأسلحة.

منذ بضع سنوات وحتى الآن، تُنفذ كوريا الجنوبية برامج تحديث القوات، أشهرهم برنامج إصلاح الدفاع ٢٠٠٠، بهدف بناء قوة فعالة وقادرة على مجابهة التهديدات الأمنية المحتملة مع تقليل اعتماد البلاد على تقنية الدفاع الأجنبية، بالإضافة إلى دفع تطوير التقنية المحلية، وكذلك تعزيز الإنتاج المحلي لأنظمة الأسلحة في شكل مكونات وأنظمة كاملة. كما تُركز كوريا الجنوبية على إنتاج المواد الدفاعية المطورة والمصنعة محليًا. وفي الآونة الأخيرة، وضعت زيادة حجم صادراتها الدفاعية المحلية، على رأس أولوياتها.

وعلى الرغم من أن حجم صناعة الدفاع ما يزال صغير مقارنة بالقطاعات الصناعية الأخرى، إلا أن صناعة الدفاع في كوريا الجنوبية شهدت نموًا نتيجة للبرامج الحكومية المختلفة التي تعزز نمو القطاع، والطموح المتنامي نحو التوجه إلى التصدير. ويمكن رؤية نتيجة هذه التطورات على الزيادة السنوية في مبيعات المنتجات الصناعية الدفاعية الكورية الجنوبية. حيث ارتفعت إيرادات الصادرات العسكرية من ١٤٧ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٨ إلى ١٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦؛ وواصلت ارتفاعها، وفقًا لما ورد في تقرير جمعية صناعة الدفاع الكورية، حيث نمت صادرات الصناعات الدفاعية من ١,٣ مليون دولار أمريكي إلى ٣,١٢ مليون دولار أمريكي في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٧.

٧. الفرص الاستثمارية في قطاع الدفاع

عادة ما يُصاحب زيادة الاستثمار الداخلي في المملكة، عددًا من المبادرات لتشجيع القطاع الخاص وتسهيل تحول الشركات الدولية إلى ممارسة أنشطتها التجارية محليًا. وتشمل هذه المبادرات خلق فرص اقتصادية وتوفير فرص عمل للمواطنين في صناعات التقنية الفائقة مثل الدفاع. ومن جانبها أعلنت الهيئة العامة للصناعات العسكرية، عن ازدياد الشركات المُرخّص لها بالعمل في المملكة بواقع ٤١٪ في يونيو ٢٠٢١، ٨٥٪ منها كانت من نصيب الشركات المحلية، مما يعكس التقدم الملموس الذي أحرزته المملكة في تعزيز قدراتها الدفاعية المحلية.

وبدأت الهيئة تحني ثمار جهودها نحو تعزيز الشفافية وتيسير عملية الترخيص والحرية لملكية الأجانب في القطاع بنسبة ١٠٪، حيث أبدى المستثمرون المحليون والدوليون رغبة جادة في اكتشاف الفرص الهائلة التي يوفرها القطاع العسكري في المملكة. وعززت الهيئة مزيدًا من الفرص في جميع سلاسل الإمداد المحلية من خلال إطلاق سوق الصناعة العسكري (MIM)، لتيسير وصول المستثمرين إلى الشركات المسجلة والتعاون معها في مجالات مثل الصيانة والإصلاح والعفورة وحتى الإلكترونيات الدفاعية والمنصات والمكونات الهيكلية.

وفي مارس ٢٠٢٣، أطلقت الهيئة عددًا من المُفكّنات في قطاع الصناعات العسكرية بالمملكة، والتي تستهدف خلق بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للمستثمرين المحليين والدوليين وتمكينهم من الوصول إلى فرص القطاع الاستثمارية بكل يسر وسهولة من خلال استحداث منصة إلكترونية وطنية تستهدف تحقيق التكامل الحكومي بين جميع الجهات ذات العلاقة بقطاع الصناعات العسكرية في المملكة.

وعلى هامش حفل الإطلاق، تم الإعلان عن عددٍ من مذكرات التفاهم التي تستهدف دعم توجهات القطاع وتحقيق مستهدفاته الوطنية من خلال رفع مستوى مشاركة المنشآت في تطوير القطاع ودعم مسيرة توطينه، والمساهمة في تسهيل الوصول إلى أفضل الحلول الداعمة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاع، وذلك مع عدة جهات حكومية وهي: الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، والهيئة الملكية للجبيل وينبع، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، وبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة

وُجِّدَت تلك الممكّنات فيما يلي:

- تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة الصفر
- الأراضي الصناعية
- الاتفاقات الإطارية
- الزيادة في الدفعة المقدمة
- حوافز الدعم المالية، التمويل الميسر
- حوافز الدعم المالية، التكاليف غير المتكررة
- المنح التعليمية والبرامج التدريبية المتخصصة
- تيسير التصدير والاستيراد العسكري
- خطط واتفاقيات طويلة الأجل

ولطالما اقتصر فرص المقاولين العسكريين في المملكة على بيع الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى إلى الحكومة السعودية، إلى جانب الخدمات الثانوية المتعلقة بتلك المبيعات، مثل:

- الصيانة والإصلاح والعفورة
- تدريب الضباط السعوديين والمجندين على تشغيل المعدات العسكرية، إلى جانب توفير قطع الغيار



- تجميع وتركيب المعدات
- الدعم الفني
- تجهيز المركبات العسكرية

ولكن مع إطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تهدف إلى توطين صناعة الدفاع في المملكة، فإن القيود على فرص المستثمرين داخل القطاع العسكري ستأخذ منحىً آخر، حيث ستزهر رؤية ٢٠٣٠ عن إمكانات جديدة للتعاون مع الشركات الأجنبية من خلال نقل التقنية والمشاريع المشتركة والتوظيف المحلي ودعم رؤية ٢٠٣٠.

وأطلقت الهيئة منصة جديدة تستهدف من خلالها تمكين المستثمرين المحليين والدوليين من الوصول إلى الفرص في صناعة الدفاع في المملكة. وتُشكل تلك المنصة حجر الزاوية نحو خلق بيئة استثمارية جاذبة للكيانات في المملكة أو في الخارج مع وضع استراتيجيات للدخول في صناعة الدفاع.

وسيمكن المستثمرون من الوصول إلى الخدمات المختلفة بما في ذلك التراخيص العسكرية وممكنات الصناعة والمخططات العامة ومكتبة المواصفات والمعايير العسكرية من خلال منصة ممكنات الصناعات العسكرية. وتحتوي المنصة على جميع السياسات والإجراءات التي ستوضح للمستثمرين حجم الطلب على بعض المنتجات والأسلحة على مدى السنوات العشر القادمة.

وفي الوقت الحالي، توفر المملكة ٦٢ فرصة خدمية في القطاع عبر:

- البحر
- البر
- التسليح
- المجالات الإلكترونية التفاعلية المتقدمة

ذلك بالإضافة إلى أكثر من ٧٤ فرصة استثمارية مخصصة في مشروع سلسلة الإمداد تقدر بنحو ٢٧٠ مليون ريال سعودي (٧١,٨٧ مليون دولار).

وتركز الهيئة على الأنظمة البرية التي يسهل إنتاجها ويمكن تعديلها وفقاً للتدفق النقدي. وتبقى أنظمة الدفاع الجوي على رأس أولويات الهيئة، مع تصاعد منحنى الطلب على قطع غيار الطائرات. وسلطت ميزانية وزارة المالية لعام ٢٠٢٢ الضوء على المشاريع الرئيسية مثل: بناء المرافق في قاعدة الملك سلمان الجوية، ونقل وإنشاء أكاديمية الملك فيصل الجوية، وتحديث وزارة الحرس الوطني. وتأتي هذه المشاريع كدليل واضح على التزام الحكومة بتوسيع قدراتها الدفاعية وتطويرها.

ووفقاً لمؤسسة فيتش سوليوشنز للتصنيفات الائتمانية الأمريكية، في عام ٢٠٢٢، ازداد الطلب السعودي في جميع قطاعات صناعة الدفاع، وامتد ليشمل الفرص في المعدات البرية والجوية، وقدرات الدفاع البحري والجوي، والأمن السيبراني، ومنظومة C4ISR، وقدرة الطائرات بدون طيار، ومحركات الطائرات، وقدرات الصيانة والإصلاح والعفورة.

وإلى جانب ذلك، أطلقت الهيئة برنامج المشاركة الصناعية كجزء من جهودها لتطوير برنامج التوازن الاقتصادي في المملكة. ويهدف برنامج المشاركة الصناعية إلى الاستفادة من القدرات الحالية وجذب استثمارات جديدة إلى القطاع، وبالتالي خلق فرص اقتصادية جديدة. ويتضمن هذا البرنامج اتفاقيات بين الهيئة ومصنعي المعدات الأصلية لدعم المنتج المحلي وبناء قدرات جديدة تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في المناطق المستهدفة.

ومن خلال المشاركة الفاعلة في برنامج المشاركة الصناعية، يمكن للشركات الدولية مواصلة استثماراتها مع أهداف المملكة، والمساهمة في تطوير المنتج المحلي، والاستفادة من الفرص التي يوفرها قطاع الدفاع المتنامي في المملكة.

وباغتنام هذه الفرص الاستثمارية، يمكن للشركات الأجنبية المساهمة في نمو قطاع الدفاع السعودي،

وتعزيز التقدم التقني، وأن تُشكل ترسًا في خطط البلاد الطموحة لتعزيز قدراتها الدفاعية مع دفع التنويع الاقتصادي.

وتستهدف رؤية المملكة توظيف أكثر من 0.7% من نفقات المعدات العسكرية التي تُشكل فرصًا استثمارية كبيرة في قطاع الدفاع. وتهدف الحكومة إلى تحقيق ذلك من خلال التركيز في البداية على المنتجات الأقل تعقيدًا مثل قطع غيار المعدات العسكرية والأسلحة الأساسية كالذخيرة، ثم التوسع تدريجيًا في المشروع ليشمل معدات أكثر تطوراً، بما في ذلك الطائرات العسكرية، وإنشاء شبكة محلية شاملة من الخدمات.

وتشمل الفرص الاستثمارية في قطاع الدفاع في المملكة ما يلي:

- توفير قطع غيار المعدات العسكرية: حيث يمكن أن يساهم الاستثمار في تصنيع وتوريد قطع الغيار للمعدات العسكرية في دفع جهود التوظيف ودعم صيانة واستدامة قطاع الدفاع.
- إنتاج الأسلحة الأساسية: حيث تتوفر فرص لتصنيع الأسلحة الأساسية مثل الرصاص والذخائر الأساسية الأخرى التي يحتاجها الجيش السعودي.
- إنتاج المعدات المعقدة: مع تقدم جهود التوظيف، يمكن استكشاف الاستثمارات في إنتاج المعدات العسكرية المعقدة، بما في ذلك الطائرات العسكرية والأنظمة المتقدمة الأخرى.
- تطوير شبكة خدمات محلية: يمكن للاستثمار في تطوير الخدمات مثل الهندسة والإصلاح والصيانة، والبحث والتطوير داخل قطاع الدفاع أن يدعم الاكتفاء الذاتي ويعزز من قدرات الصناعة المحلية.



٨. أبرز التحديات التي تواجه تحقيق مستهدفات قطاعات الصناعات العسكرية

على الرغم من قصر المدة المحددة لتنفيذ مستهدفات قطاع الصناعات العسكرية إلا أن المملكة تسابق الزمن وتسعي جاهدة لدفع عجلة الإنجاز في تنفيذ مستهدفات القطاع. ولعل الأحداث الإقليمية والعالمية المتعاقبة تُشكلان حوافز لتحويل رؤية التصنيع العسكري إلى هدف استراتيجي وتكتيكي.

وعلى الرغم من المنجزات المتحققة في القطاع، إلا أن العديد من الخبراء والمحليين بالإضافة إلى المسؤولين في المملكة أجمعوا على أن التحديات التي تواجه قطاع الصناعات العسكرية في المملكة في سبيل تحقيق مستهدفاتها الطموحة، كثيرة لكونه قطاع جديد العهد في المملكة.

وقد أجرت غرفة الرياض استبيان بشأن الصعوبات والتحديات التي تواجه الاستثمار في قطاع الصناعات العسكرية، وقد شملت العينة عدد ١٧ منشأة من ضمنها ٩ منشآت تعمل في القطاع العسكري و٨ في قطاعات أخرى. وبحصر مشاركات المنشآت، في المرتبة الأولى جاء تحدي «انعدام التكامل في مجال الصناعات العسكرية بين الشركات المحلية لإنتاج منتج واحد له ميزة تنافسية محلية وعالمية» بنسبة بلغت ٨٦,٧٪، وفي المرتبة الثانية، جاء تحدي «عدم توفر الإمكانيات المادية الضخمة» بنسبة ٨٢,٢٪.

نسب الموافقة على الصعوبات والمشاكل في استثمار الصناعات العسكرية (%)



* تم اختصار النتائج للتشابه بين بعض التحديات

ويمكن إيجاز التحديات وفقاً لرؤية الخبراء والمحليين والمسؤولين في ثلاثة تحديات رئيسية، هي:

التحدي الأول: يتعلق بالتخطيط طويل الأمد للاحتياجات المملكة من المعدات والخدمات العسكرية، خاصة في ظل السباق التقني الذي تشهده الصناعة عالمياً، وعليه يجب تطوير حركة التوطين لتواكب التغيرات الأمنية المتسارعة، مع دراسة تجارب الدول الأخرى.

التحدي الثاني: يتعلق بتوريد التقنيات المتمثل في الحصول على التقنية والملكية الفكرية لتطوير القدرات الصناعية المحلية، ويعد هذا التحدي من أكبر التحديات كونه يتطلب توفر بنية تحتية وأدوات تقنية تمثل ساحة تنافسية بين القوى الدولية والإقليمية، وتعمل المملكة مع المصنعين والحكومات في الدول الصديقة على إيجاد حلولاً قانونية وتشغيلية تستطيع من خلالها استقطاب هذه التقنيات مع ضمان حقوق الملكية لمصنعي المعدات الأصيلين.

التحدي الثالث: يتعلق بتطوير الكفاءات السعودية القادرة على التحليق بالصناعة العسكرية نحو آفاق جديدة. ودعم الخطة الطموحة في تنمية أجيال جديدة من الصناعيين والخبراء والاختصاصيين في المجال عبر برامج تعليمية وتطبيقية، وستعمل المملكة على تحقيقها بالتعاون مع وزارة التعليم والجامعات محلياً، إلى جانب مراكز الأبحاث والمصنعين حول العالم.



المصادر

- تقرير «إنجازات رؤية المملكة ٢٠٣٠» (في الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٠).
- تقرير «إنجازات رؤية المملكة ٢٠٣٠» في عام ٢٠٢١.
- غرفة الرياض - «مجلة الرياض التجارية»، العدد ٦٦٨.
- الهيئة العامة للصناعات العسكرية - تقرير «مؤشرات قطاع الصناعات العسكرية في المملكة - النصف الأول من العام ٢٠٢١».
- معرض الدفاع العالمي ٢٠٢٢ - عرض تقرير أبرز الأحداث - <https://www.worlddefenseshow.com/>
- غرفة الرياض - تقرير «الاستثمار في الصناعات العسكرية في المملكة وفق أهداف رؤية ٢٠٣٠».
- الكتاب السنوي - ٢٠٢٢ الصادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام «SIPRI»: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي.
- نهضة الخليج: التصنيع الدفاعي في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - المجلس الأطلسي - بلال بي. طعوب - ٢٠١٣
- وزارة المالية
- الهيئة العامة للإحصاء

المواقع الإلكترونية

- <https://araa.sa>
- <https://www.independentarabia.com>
- https://www.glassdoor.com/Explore/top-aerospace-and-defense-companies-saudi-arabia_IS.4,25_ISEC10002_IL.36,48_IN207.htm
- <https://people.defensenews.com/top-100/> https://tr.boell.org/sites/default/files/2022-05/l_Akca_B.Ozden_A_Political-Economic_Map_of_the_Turkish_Defense_Industry.pdf
- https://nishithdesai.com/fileadmin/user_upload/pdfs/Research_Papers/Indian-Defence-Industry-Redefining_Frontiers-web.pdf
- mod.gov.in/dod/sites/default/files/MoDAR2018.pdf
- https://escholarship.org/content/qt29n4c3jv/qt29n4c3jv_noSplash_f396d5ac2c12f4fefe2dc-be5bd3d4d3d.pdf?t=njx8cc
- <https://www.trade.gov/country-commercial-guides/south-korea-defense-industry-equipment>
- <https://www.sipri.org/>
- <https://english.alarabiya.net/views/news/middle-east/2017/06/26/Saudi-Arabia-Local-military-content-and-relaunching-the-offset-program>

- <https://oxfordbusinessgroup.com/overview/search-solutions-kingdom-working-bolster-its-economy-through-enhanced-research-0>
- <https://www.janes.com/defence-news/news-detail/saudi-arabia-launches-defence-sector-capability-development-strategy>
- <https://www.arabnews.com/node/2272141/business-economy>
- <https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?locations=SA>
- https://www.sipri.org/sites/default/files/2023-03/2303_at_fact_sheet_2022_v2.pdf
- <https://www.gami.gov.sa/en/achievements/launch-industrial-participation-program-ipp>
- https://etd.ohiolink.edu/apexprod/rws_etd/send_file/send?accession=day-ton1544620225738681&disposition=inline
- <https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2283858>



مركز الخليج للأبحاث
Gulf Research Center